

التقرير السنوي
2025



بنك من لا بنك له
Bank of the Unbanked

عام التطوير والتحول الرقمي

2025





مقدمة

يسعدنا أن نضع بين أيديكم التقرير السنوي لبنك الأمل للتمويل الأصغر للعام 2025م، والذي يوثق مسيرة عام استثنائي توجناه بشعار **"عام التطوير والتحول الرقمي"**. لم يكن هذا العام مجرد محطة زمنية في مسيرة البنك، بل كان نقطة تحول جوهريّة أثبتت فيها الرؤية التنموية العميقة مع أحدث الابتكارات التقنية، لنرسم معاً ملامح مستقبل مالي أكثر شمولاً واستدامة في اليمن.

في ظل مشهد اقتصادي واجتماعي يتسم بالتحديات المستمرة، أثبت بنك الأمل مجدداً مرونته المؤسسية وقدرته الفائقة على التكيف والنمو. لقد عملنا خلال عام 2025م على إعادة تموضع البنك كأحد أكبر مقدمي خدمات التمويل الأصغر في اليمن ما مكّننا من صرف تمويلات بأكثر من 15 مليار ريال (21 مليون دولار) في ظل تحديات السيولة القائمة، لينتقل البنك من مجرد توفير رأس المال إلى تقديم منظومة تمكين مالية رقمية متكاملة؛ حيث شهد البنك توسعاً غير مسبوق في الاعتماد على المحفظة الإلكترونية (بيس)، وأتمتة العمليات، وتهيئة البنية التحتية لإطلاق نظام بنكي جديد.

وبالتوازي مع هذا التحول التقني، شهد عام 2025م ترسيخ مفهوم "الصيرفة الخضراء" في صميم عمليات البنك وترسيخ التزامه بالعمل المناخي عبر تأسيس وحدة الاستدامة والعمل المناخي، وتوجيه التمويلات لدعم المشاريع الصديقة للبيئة، وحصد البنك اعترافات وجوائز دولية مرموقة كأفضل ممول مستدام.

بروي هذا التقرير، بأرقامه وحقائقه، قصة مؤسسة تؤمن بأن الابتكار التقني والمسؤولية البيئية هما الجناحان اللذان سيخلقان بالتمكين الاقتصادي نحو آفاق جديدة، ليبقى بنك الأمل دائماً وأبداً.. **"بنك من لا بنك له"**.



جدول المحتويات





التقرير السنوي
2025

في بنك الأمل

يتحول الابتكار إلى أثر مستدام للمجتمع





حدود التقرير ومنهجية الإعداد

نطاق التقرير

يغطي هذا التقرير الأداء المؤسسي لبنك الأمل للتمويل الأصغر خلال الفترة من 1 يناير إلى 31 ديسمبر 2025م، ويستعرض الأثر الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لأنشطة البنك في مختلف مناطق الجمهورية اليمنية. ويهدف التقرير إلى تقديم صورة شاملة وشفافة عن أداء البنك التشغيلي والمالي، إلى جانب مساهماته في تعزيز الشمول المالي والتنمية الاقتصادية والاستدامة المؤسسية. يشمل نطاق التقرير أنشطة بنك الأمل للتمويل الأصغر إضافة إلى أنشطة مؤسسة الأمل للتدريب وريادة الأعمال (ريادة) باعتبارها الذراع التنموي غير المالي للبنك، والتي تقدم خدمات غير مالية مكاملة للخدمات المصرفية من خلال برامج التدريب وبناء القدرات ودعم ريادة الأعمال. ويسهم هذا التكامل بين الخدمات المالية وغير المالية في تعزيز الأثر التنموي لبرامج البنك ومبادراته المختلفة.

يعتمد بنك الأمل على آليات رقابة داخلية صارمة لضمان دقة وموثوقية البيانات الواردة في هذا التقرير؛ حيث خضعت كافة البيانات والافصاحات لعمليات جمع ومراجعة وتدقيق داخلي من قبل الإدارات المختصة، ووحدة المتابعة والتقييم، ووحدة الاستدامة والعمل المناخي.

إطار إعداد التقرير والمواءمة الدولية

تم إعداد هذا التقرير بالاستناد إلى معايير المبادرة العالمية لإعداد تقارير الاستدامة (GRI Standards 2021)، وبما يتماشى مع أفضل الممارسات المتبعة في قطاع الخدمات المالية. ولضمان أعلى مستويات الشفافية وفق معايير (GRI)، يؤكد البنك بأن الإفصاحات الخاصة بالاستدامة والأثر التنموي في هذا التقرير لم تخضع لعملية تأكيد أو تدقيق من قبل طرف ثالث مستقل (External Assurance) لعام 2025م. كما يلتزم البنك بمواءمة أنشطته مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (SDGs)، حيث يبرز هذا التقرير مساهمات البنك في تحقيق الأهداف التالية:





تحديد الموضوعات الجوهرية

لضمان تركيز التقرير على القضايا الأكثر تأثيراً، قادت وحدة الاستدامة والعمل المناخي عملية تقييم وتحديد للموضوعات الجوهرية لعام 2025م. استند هذا التقييم إلى الخطة الاستراتيجية للبنك، وتوقعات أصحاب المصلحة، وتعليمات ومعايير (GRI) الخاصة بالقطاع المالي. وقد تم اعتماد أربعة مواضيع جوهرية تشكل الهيكل الرئيسي لهذا التقرير:

الموضوع الجوهرية	أهميته الاستراتيجية للبنك
الأداء الاقتصادي والاستدامة المالية	ضمان الاستدامة التشغيلية والمالية لتقديم الخدمات، وتعزيز المساهمة في تنمية الاقتصاد المحلي، وتسهيل وصول الفئات المهمشة (الشباب، النساء، الريف) للتمويل وتقليص فجوة الفقر.
الأداء المؤسسي وتطوير الأعمال	بناء قدرات الموظفين، تحقيق بيئة عمل عادلة، تطوير الخدمات المالية وتطوير أساليب حماية العملاء
الاستدامة والعمل المناخي	تعزيز التمويل الأخضر وتقليل البصمة الكربونية لبناء قدرة المجتمعات على التكيف.
الرقابة والتقييم وإدارة المخاطر	ترسيخ النزاهة، حماية بيانات العملاء، وضمان الامتثال المؤسسي الكامل ومكافحة الجرائم المالية.

مبادئ إعداد التقرير

التزم البنك بتطبيق المبادئ الأساسية لضمان جودة التقرير، وهي:

- الدقة والموثوقية:** الاعتماد على بيانات موثقة من الأنظمة الداخلية.
- التوازن:** الشفافية في استعراض الإنجازات جنباً إلى جنب مع التحديات التشغيلية.
- الوضوح:** تنظيم المحتوى ليكون مفهوماً لكافة أصحاب المصلحة (مانحين، عملاء، جهات رقابية).
- القابلية للمقارنة:** توفير بيانات تتيح مقارنة الأداء المؤسسي والتنموي عبر السنوات.

الملاحظات والتطوير المستمر

إيماناً بأهمية الشفافية والشفافية، يرحب بنك الأمل بكافة الملاحظات والاستفسارات من قبل أصحاب المصلحة حول محتوى هذا التقرير أو الأداء العام للبنك. يمكنكم التواصل معنا ومشاركتنا آرائكم واستفساراتكم عبر قنوات التواصل الرسمية للبنك:

www.alamalbank.com

CRM@alamalbank.org



رسالة مجلس الإدارة

يسرنا في مجلس الإدارة، أن نضع بين أيديكم التقرير السنوي لبنك الأمل للتمويل الأصغر للعام 2025م، والذي يوثق عاماً حافلاً بالإنجازات والتحديات، ويعكس في مضمونه التزام البنك الثابت بدعم مسارات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن.

لقد شكّل العام 2025م محطة مهمة في مسيرة البنك، حيث واصل البنك ترسيخ دوره كمؤسسة مالية تنمية رائدة، تسعى إلى توسيع نطاق الشمول المالي والوصول إلى الفئات الأكثر احتياجاً، خصوصاً الشباب والنساء وأصحاب المشاريع الصغيرة. وانطلاقاً من رؤيته الاستراتيجية، لم يكن التحول الرقمي الذي شهده البنك مجرد تحديث تقني، بل كان تحولاً نوعياً يهدف إلى تعزيز الكفاءة، وتوسيع نطاق الوصول، وتقليص الفجوة بين الخدمات المالية والمجتمعات النائية، بما يسهم في تمكين الأفراد وتحفيز النشاط الاقتصادي المحلي.

كما أولى البنك اهتماماً بالغاً بمبادرات الاستدامة والتمويل الأخضر، إدراكاً منه بأن التنمية الحقيقية لا تنفصل عن الحفاظ على البيئة وتعزيز قدرة المجتمعات على التكيف مع التحديات المناخية. وقد انعكس هذا التوجه في البرامج والمشاريع التي دعمها البنك، وفي الشراكات المحلية والدولية التي عززت من أثره التنموي. وإن حصول البنك على جوائز دولية في مجال الاستدامة ما هو إلا شهادة على سلامة نهجه وكفاءة منظومة الحوكمة التي يحرص على تطويرها باستمرار وفق أفضل الممارسات.

وفي ظل التحديات الاقتصادية والإنسانية التي تمر بها البلاد، أثبت البنك قدرته على التكيف والمرونة، من خلال تبني سياسات رشيدة وإدارة محركة للمخاطر، بما يضمن استمرارية خدماته وتعزيز ثقة عملائه وشركائه.

ولا يفوتنا في هذا المقام أن نتقدّم بخالص الشكر والتقدير لشركائنا المؤسسين، والجهات المانحة، والبنك المركزي اليمني، وكافة شركاء التنمية، على دعمهم المتواصل وثقتهم العالية التي كانت ولا تزال ركيزة أساسية في نجاح البنك. كما نحبي بكل فخر واعتزاز جهود الإدارة التنفيذية وكافة موظفي البنك، الذين جسدوا بروح الفريق الواحد معاني الالتزام والعطاء، وكانوا بحق شركاء في صناعة الأمل وترسيخ أثره في حياة المستفيدين.

ونؤكد في الختام ان البنك قد مضى قدماً نحو تعزيز رسالته التنموية، وتوسيع نطاق خدماته ومواصلة الابتكار في تقديم حلول مالية مستدامة تسهم في بناء مستقبل أكثر إشراقاً واستقراراً لليمن.



رسالة الإدارة التنفيذية

بكل فخر، نضع بين أيديكم التقرير السنوي لبنك الأمل للتمويل الأصغر لعام 2025م، والذي يعكس التزام البنك بالشفافية والإفصاح عن أثره الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ويجسد رؤيته كمؤسسة مالية تنموية رائدة تسهم في تعزيز الشمول المالي والتنمية المستدامة في اليمن.

شكّل عام 2025م، تحت شعار «**عام التطوير والتحول الرقمي**»، محطة استراتيجية في مسيرة البنك، حيث واصل تطوير نموذج أعماله ليتجاوز التمويل الأصغر التقليدي نحو منظومة متكاملة من الحلول المالية الرقمية. وقد انعكس ذلك في التوسع بالخدمات الرقمية، ونمو الحسابات الإلكترونية، وزيادة حجم العمليات المنفذة عبر القنوات الرقمية، بما عزز وصول الخدمات إلى مختلف شرائح المجتمع، خصوصاً في المناطق الريفية والنائية.

كما واصل البنك ترسيخ نهج الصيرفة المستدامة من خلال دمج الأبعاد البيئية والاجتماعية في عملياته، وتوسيع التمويل الأخضر، وتطوير منتجات تدعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر، إلى جانب تعزيز دور **وحدة الاستدامة والعمل المناخي**، والمضي نحو استيفاء متطلبات الاعتماد لدى الصناديق المناخية الدولية لاستقطاب التمويلات المناخية وتوجيهها لخدمة المجتمعات الأكثر احتياجاً.

وعلى الصعيد التنموي، شهد العام إطلاق برنامج **الأمل التنموي (2025-2030م)**، الذي يعكس تحول البنك من ممول إلى شريك تنموي متكامل يركز على بناء قدرات العملاء وتعزيز صمودهم الاقتصادي. وقد تعزز هذا التوجه من خلال التكامل بين الخدمات المالية التي يقدمها البنك والخدمات غير المالية التي توفرها مؤسسة ريادة، بما يسهم في تحقيق أثر تنموي مستدام ورفع فرص نجاح المشاريع الصغيرة.

ورغم التحديات الاقتصادية والإنسانية، حافظ البنك على متانة مالية وكفاءة تشغيلية عالية، مدعوماً بمنظومة فعالة لإدارة المخاطر والحوكمة والامتثال، كما واصل تعزيز شراكاته الاستراتيجية وتوسيع قاعدة عملائه، بما يؤكد مكانته كشريك مالي وتنموي موثوق في اليمن.

وفي الختام، نجدد التزامنا بمواصلة الابتكار وتعزيز الشمول المالي وتوسيع الأثر التنموي للبنك، بما يسهم في بناء اقتصاد أكثر شمولاً واستدامة. كما نتقدم بالشكر لشركائنا المحليين والدوليين على دعمهم المستمر، ولجميع موظفي البنك الذين كان لجهودهم المخلصة الدور الأكبر في تحقيق هذه الإنجازات.

معاً، نواصل صناعة الأمل... وتحويله إلى واقع ملموس.

عن بنك الأمل للتمويل الأصغر

يُعد بنك الأمل للتمويل الأصغر من المؤسسات المالية الرائدة في اليمن، حيث بدأ نشاطه رسميًا في يناير 2009 تحت إشراف البنك المركزي اليمني، بهدف توفير خدمات مالية ملائمة للفئات غير المخدومة مصرفيًا، خاصة أصحاب المشاريع الصغيرة والأسر ذات الدخل المحدود.

تأسس البنك عبر شراكة تنموية ضمت الصندوق الاجتماعي للتنمية بنسبة (45%)، وبرنامح الخليج العربي للتنمية (أجفند) بنسبة (35%)، إضافة إلى مساهمة القطاع الخاص بنسبة (20%)، بما عزز دوره كمؤسسة تجمع بين الاستدامة المالية والأثر الاجتماعي.

ومنذ تأسيسه، يعمل البنك على تعزيز الشمول المالي وتمكين الأفراد والأسر اقتصاديًا من خلال تقديم خدمات متنوعة تشمل التمويل الأصغر وتمويل المشاريع الصغيرة، وخدمات الادخار، وخطابات الضمان الصغرى، والتحويلات المالية، إلى جانب الخدمات المصرفية الرقمية التي تسهل وصول العملاء إلى الخدمات المالية.

ويمتد حضور البنك عبر شبكة من الفروع ونقاط الخدمة والوكلاء الماليين والمنصات الرقمية، خاصة في المناطق ذات الوصول المحدود للخدمات المصرفية، مع استمرار الاستثمار في تطوير البنية التكنولوجية وتحسين تجربة العملاء وكفاءة العمليات.

كما يعتمد البنك على نموذج تكاملي يجمع بين الخدمات المالية التي يقدمها، والخدمات غير المالية التي توفرها مؤسسة الأمل للتدريب وريادة الأعمال (ريادة)، الذراع التنموي غير المالي للبنك، والتي تقدم برامج التدريب وبناء القدرات والاستشارات الفنية لدعم رواد الأعمال وأصحاب المشاريع الصغيرة وتعزيز فرص نجاح مشاريعهم واستدامتها.

وبفضل هذا النموذج المؤسسي المتكامل، يواصل بنك الأمل ترسيخ مكانته كمؤسسة مالية تنموية رائدة تسهم في بناء اقتصاد أكثر شمولية واستدامة في اليمن.



الرؤية

تمكين مالي مبتكر
لبناء مجتمع منتج
ومستدام.



الرسالة

الإسهام الفعال في تنمية مشاريع مستدامة عبر تقديم خدمات مالية وغير مالية شاملة ومتكاملة تلبي احتياجات المجتمع مع التركيز على الفئات المهمشة اقتصاديًا، بالاعتماد على كادر مؤهل، وتقنيات مبتكرة وشراكات استراتيجية، لتصبح مؤسسة رائدة ومستدامة وفقاً لأفضل الممارسات العالمية.



القيم

ترتكز ثقافة بنك الأمل المؤسسية على قيم أساسية توجه أعماله وتعزز علاقته بعملائه وشركائه وموظفيه، وتشمل:

الثقة	النزاهة	الالتزام
التميز	المسؤولية الاجتماعية	الشفافية
الابتكار		

الأداء التشغيلي والاستدامة المالية





الخدمات المالية

حرص البنك خلال العام 2025م رغم اتساع رقعة التحديات الاقتصادية على ضمان استمرار خدماته المالية وتعزيز دوره في دعم النشاط الاقتصادي المحلي، من خلال تقديم منظومة متكاملة من الحلول المالية، تشمل التمويل والادخار والخدمات الرقمية والتحويلات المالية.

عدد المستفيدين من
مشاريع التمكين الاقتصادي
18,359
مستفيد



قيمة التمويلات الموزعة
21
مليون دولار



عدد التمويلات الموزعة
25,472
تمويل



عدد الحسابات الإلكترونية
287,040
حساب



قيمة محفظة الادخار
37
مليون دولار



خطابات الضمان
الصغرى المصدرة
2,705
خطاب



عدد الحوالات
الداخلية والخارجية
466,110
حوالة



قيمة التحويلات الاجتماعية
103
مليون دولار



قيمة العمليات الإلكترونية
151
مليون دولار



قيمة الحوالات
الخارجية التجارية
24
مليون دولار





خدمة خطابات الضمان الصغرى

شهدت خدمة خطابات الضمان خلال عام 2025م تراجعاً نسبياً نتيجة توقف أو تباطؤ عدد من المشاريع المرتبطة بالمنظمات الدولية الشريكة للبنك، ومن أبرزها المشاريع المرتبطة بالصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة. وبلغ عدد خطابات الضمان الصادرة 2,705 خطاباً خلال العام 2025م، مقارنة بـ 3,038 خطاباً في عام 2024م. ورغم التراجع في عدد الخطابات الصادرة إلا أن قيمة الخطابات شهدت نمواً طفيفاً لتصل إلى نحو 9 مليارات ريال بنسبة نمو بلغت 10% عن العام 2024م.

قيمة الخطابات المصدرة (مليون ريال)



عدد الخطابات المصدرة



كما تمثل خدمة خطابات الضمان أحد المصادر المهمة لتعزيز السيولة النقدية للبنك، حيث بلغ رصيد تأمينات خطابات الضمان بنهاية 2025م قرابة 1.5 مليار ريال، حيث تسهم التأمينات المرتبطة بهذه الخطابات في دعم محفظة الادخار وتمويل محفظة القروض الصغيرة.

خدمة التمويل

يمثل التمويل النشاط الأساسي لبنك الأمل للتمويل الأصغر، حيث يركز البنك على تمويل المشاريع الصغيرة والأنشطة الإنتاجية التي تسهم في تحسين سبل العيش وتعزيز النشاط الاقتصادي المحلي.

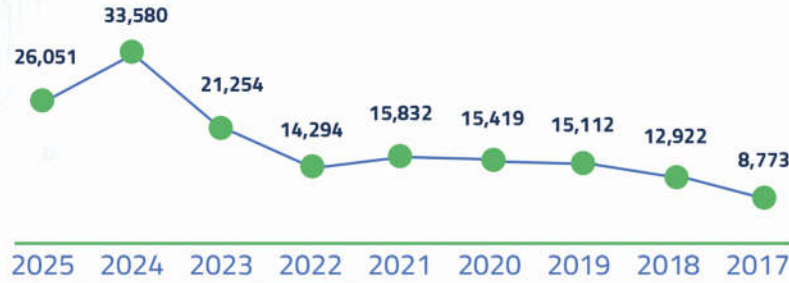
وخلال عام 2025م قام البنك بصرف 25,472 تمويلاً بقيمة إجمالية بلغت 21 مليون دولار، مع استمرار تركيز البنك على دعم المشاريع الصغرى التي شكلت 96% من إجمالي عدد التمويلات الموزعة بما اسهم في توسيع الوصول إلى التمويل وتعزيز التمكين الاقتصادي للمشاريع الصغيرة والصغرى والأسر المنتجة.

منتج التمويل	التمويلات الموزعة	
	النسبة	العدد
التمويل الأصغر	96%	24,554
التمويل الصغير	3%	647
التمويل الزراعي	1%	271
الإجمالي	100%	25,472



محفظة الادخار

محفظة الإيداع (مليون ريال)



تُعد محفظة الادخار أحد المكونات الأساسية للخدمات المالية التي يقدمها البنك، حيث توفر للعملاء أدوات مالية آمنة تساعد على إدارة مدخراتهم بكفاءة وتعزيز الاستقرار المالي لأسرهم.

وبنهاية عام 2025م بلغت قيمة محفظة الادخار نحو 26 مليار ريال (37 مليون دولار)، مع تسجيل انخفاض بنسبة 22% مقارنة بنهاية عام 2024م نتيجة المتغيرات الاقتصادية وتحديات السيولة القائمة.

خدمة النقود الإلكترونية (بيس)

استمر البنك خلال العام 2025م في تطوير منظومة خدماته الرقمية من خلال خدمة النقود الإلكترونية بيس، والتي مكنت أكثر من 287 ألف مشترك خلال العام 2025م من تنفيذ مجموعة واسعة من المعاملات المالية التي بلغت قيمتها قرابة 151 مليون دولار. وذلك بالاستفادة من انتشار شبكة الوكلاء ونقاط البيع في مختلف المحافظات، خصوصًا في المناطق الريفية.

قد شهدت المحفظة تنفيذ سلسلة من التحديثات الجوهرية والتقنية خلال العام 2025م لتحسين جودة الخدمات وتحسين تجربة العملاء شملت ما يلي -

تطوير الربط البيئي الشامل مع المحافظ الإلكترونية الأخرى والمقسمات الوطنية.

03

تحديث خدمات التمويل الإلكتروني وخطابات الضمان المتقدمة عبر التطبيق، وتطوير أنظمة السداد الرقمية وتحديثها.

02

إطلاق المنصة الجديدة للمحفظة التي جمعت بين خدمة النقود الإلكترونية والتطبيق المصرفي بحلة جديدة، مع تحسين الأداء العام وتسريع استجابة التطبيق لتجربة مستخدم أفضل.

01

المؤشر	2025
عدد الحسابات الإلكترونية	287,040
عدد الوكلاء ونقاط البيع	22,412
قيمة العمليات الإلكترونية (\$)	150,969,171



الشراكات والعقود الجديدة مع المنظمات خلال العام 2025م

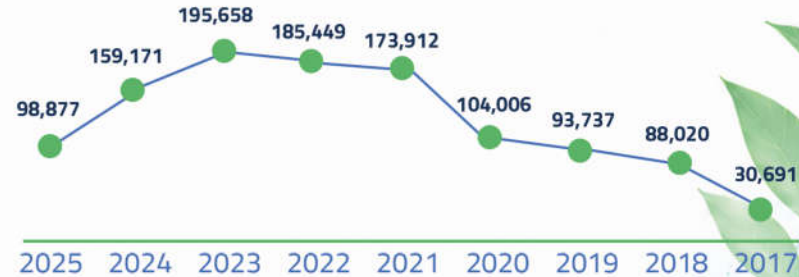


التحويلات النقدية الاجتماعية

تُعد التحويلات النقدية الاجتماعية من الخدمات المهمة التي ينفذها البنك بالشراكة مع المنظمات الدولية والجهات الإنسانية، حيث يسهم البنك من خلالها في إيصال المساعدات النقدية إلى المستفيدين من الأسر الأكثر احتياجاً في مختلف المناطق الحضرية والريفية.

وخلال عام 2025م بلغت قيمة التحويلات الاجتماعية المنفذة نحو 98.8 مليار ريال (103 مليون دولار)، ويرتبط أداء هذه الخدمة بشكل مباشر بحجم تمويلات المانحين المقدمة لليمن، حيث شهد العام 2025م انخفاضاً في بعض برامج المساعدات الإنسانية وتأخر إطلاق بعض المشاريع، إضافة إلى التغيرات التي طرأت على توجهات بعض الجهات المانحة في إعادة تشكيل نطاق تدخلاتها ومناطقها الجغرافية.

قيمة التحويلات الاجتماعية الموزعة (مليون ريال)



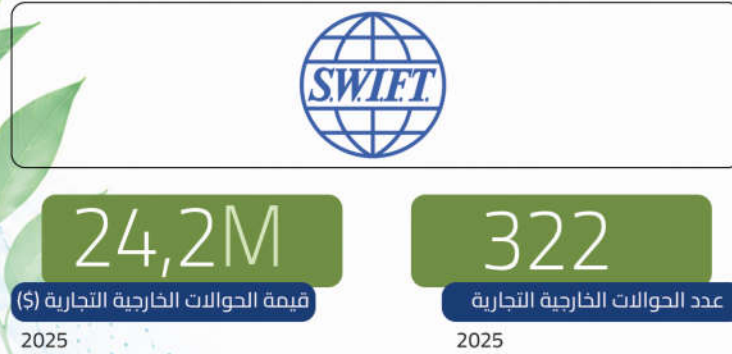


الحوالات الداخلية والخارجية



خلال العام 2025م بلغ عدد الحوالات الداخلية والخارجية المنفذة 466,110 حوالة عبر شبكة فروع البنك ووكلائه. شهدت خدمة الحوالات الخارجية خلال العام 2025م نموًا ملحوظاً حيث ارتفع عددها من 3,350 حوالة في عام 2024م إلى 59,757 حوالة في عام 2025م، وذلك بعد تجديد الشراكة مع شركة موني غرام وتوسيع آلية تقديمها عبر شبكة فروع البنك في مختلف محافظات الجمهورية. كما تم تدريب وكلاء البنك على تقديم خدمات الحوالات الخارجية والمعايير المحلية و الدولية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بما يساهم في توسيع تقديم الخدمة عبر الوكلاء في كافة أنحاء المناطق اليمينية.

الحوالات الخارجية التجارية



في إطار جهود البنك لتوسيع علاقاته المصرفية مع الشركات التجارية والمستوردين، يقدم البنك خدمة الحوالات التجارية عبر نظام السويفت للتحويلات الدولية لتنفيذ التحويلات المرتبطة بالتجارة الخارجية والاستيراد بما يتوافق مع القوانين والتشريعات النافذة. ويقوم البنك بتطبيق إجراءات التحقق والعناية الواجبة للتأكد من سلامة عمليات التحويل والالتزام بالمتطلبات التنظيمية للبنوك المراسلة بما يضمن التحقق من هوية العملاء وفهم طبيعة العمليات المالية.



خدمات تطوير الأعمال عبر مؤسسة ريادة

دور مؤسسة الأمل للتدريب وريادة الأعمال (ريادة)

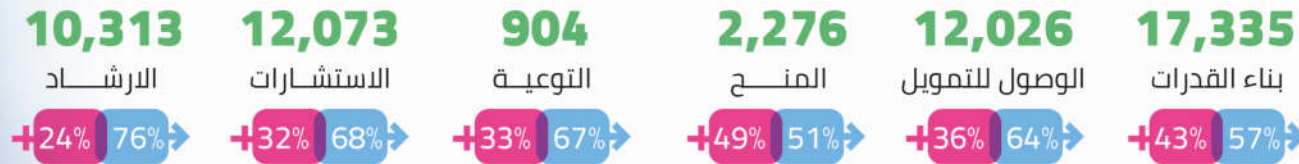
تمثل مؤسسة الأمل للتدريب وريادة الأعمال (ريادة) الخراع غير المالي لبنك الأمل، حيث تظطلع بتقديم خدمات تطوير الأعمال وبناء القدرات لرواد الأعمال وأصحاب المشاريع الصغيرة. بهدف تمكين المستفيدين من اكتساب المهارات والمعارف اللازمة لتأسيس مشاريعهم وإدارتها بكفاءة، بما يدعم فرص نجاحها واستدامتها. وتقدم ريادة مجموعة متكاملة من الخدمات غير المالية تشمل التدريب وبناء القدرات، والاستشارات الفنية، وبرامج الاحتضان، ومبادرات التثقيف المالي والتحول الرقمي. وتستهدف هذه الخدمات بشكل رئيسي الشباب والنساء ورواد الأعمال في مختلف المحافظات، بما يسهم في تعزيز مشاركتهم في النشاط الاقتصادي وتحقيق الشمول المالي.



بناء القدرات

تنوع برامج وأنشطة بناء القدرات بما يلبي احتياجات المشاريع الشبابية سواء المشاريع الناشئة أو القائمة التي تسعى لتوسيع عملياتها ونطاق أعمالها أو إيجاد حلول للتحديات التي تواجهها على المستوى المالي أو الإداري أو التسويقي أو الفني.

مؤشرات بناء القدرات خلال العام 2025م





حاضنة الأعمال



مؤشرات حاضنة الأعمال خلال العام 2025م

656

مشارك في
الأمسيات

12

امسيات تدريبية

340

شركة جديدة

425

الشركات المحتضنة
تراكمياً

في إطار تعزيز دور الأمل هب (Al-Amal Hub) في بناء قدرات رواد الأعمال وأصحاب المشاريع الصغيرة، تم خلال عام 2025م تنفيذ 12 أمسية معرفية وتنوعوية استهدفت تلبية احتياجات رواد الأعمال في مجالات متنوعة تجمع بين المهارات التقنية والإدارية والمالية الحديثة. ، بمشاركة إجمالية وصلت إلى 656 مستفيداً، بما يعكس ارتفاع مستوى الإقبال والتفاعل مع هذه المبادرات.

المجالات الرئيسية التي عقدت فيها أمسيات تدريبية:



الشمول المالي

76



التسويق الرقمي
والوصول إلى الأسواق

75



التحول الرقمي
والذكاء الاصطناعي للأعمال

245



ريادة الأعمال
وتطوير المشاريع

260



المجال الرئيسي

عدد الحضور

656 إجمالي

حاضنة الأعمال Al-Amal Hub هي مركز متخصص في تقديم مختلف أنواع الدعم الفني التي تتطلبها مراحل الأعمال من الفكرة إلى النمو، وتسهم خدمات الحاضنة في توفير الخدمات الاستشارية واللوجستية التي تحتاجها المشاريع منذ مرحلة التأسيس بتكاليف معقولة تتناسب مع الإمكانيات المالية للمشاريع الناشئة، مع إتاحة فرص الحصول على خدمات احتضان مجانية بدعم من بنك الأمل والمنظمات الشريكة الأخرى.



منصة التعليم الإلكتروني

هي منصة ويب تعليمية متخصصة بالتعليم المالي وريادة الأعمال، تقدم مجموعة واسعة من الدورات التدريبية المقررة والمرئية في مجالات ومواضيع متعلقة بالتعامل مع الأموال وإدارة الديون والخدمات المصرفية، بالإضافة إلى المهارات الحياتية وريادة الأعمال، ويستطيع المتدرب من خلالها الوصول إلى التمويل الإلكتروني والخدمات المصرفية الأخرى التي يقدمها بنك الامل لبدء مشاريعهم الخاصة أو توسيع أعمالهم.



دعم الوصول إلى التمويل

تعمل مؤسسة ريادة على دعم رواد الأعمال في الوصول إلى مصادر التمويل عبر الربط بين خدمات التدريب والاستشارات التي تقدمها المؤسسة والمنتجات التمويلية التي يوفرها بنك الأمل، ويسهم هذا التكامل بين الخدمات المالية وغير المالية في تحويل الأفكار الريادية إلى مشاريع اقتصادية قابلة للتنفيذ والنمو.

التحول الرقمي واقتصاد المعرفة

تعمل مؤسسة ريادة على تعزيز التحول الرقمي في قطاع المشاريع الصغيرة من خلال تطوير منصات تعليمية رقمية وتقديم برامج تدريبية متخصصة في التجارة الإلكترونية والمهارات الرقمية. وقد ساهمت منصة AL-Amal Learn في توسيع نطاق الوصول إلى المعرفة والتدريب، حيث تمكن آلاف المستفيدين من الالتحاق بالبرامج التدريبية عبر الإنترنت دون قيود جغرافية أو عوائق وصول.

21,374

3,009

عدد المستفيدين الذين تم ربطهم بفرص التمويل عبر برامج ريادة خلال العام 2025م

عدد المشاريع التي تم دعمها ضمن مشاريع التمكين الاقتصادي التي نفذتها المؤسسة خلال العام 2025م

50+

عدد المستفيدين الذين تلقوا تدريباً في مجال التجارة الإلكترونية خلال العام 2025م

الأثر التنموي لخدمات ريادة

40%

نسبة النساء من إجمالي المستفيدين

78%

نسبة الشباب من إجمالي المستفيدين

92%

من المشاريع المعومة حققت معدل استمرارية في السوق خلال الفترة التي تلت تأسيسها وتمويلها.

107,952

مستفيد غير مباشر من أفراد أسر المستفيدين نتيجة تحسن دخل المشاريع واستقرارها.

82,020

فرصة عمل تم توفيرها داخل المجتمعات المحلية.

54,679

مستفيداً مباشراً من رواد الأعمال وأصحاب المشاريع الصغيرة.



نموذج العمل التكاملي

بين الخدمات المالية وغير المالية

- التوعية
- بناء القدرات
- الإرشاد
- الإستشارات
- المنح
- الوصول للتمويل



- تمويل المشروعات الصغيرة والصغرى.
- التمويل الريفي.
- التمويل الأخضر.
- التمويل الإلكتروني.
- مشاريع التمكين الإقتصادي.

التمكين الإقتصادي

- الحسابات البنكية.
- التسهيلات الائتمانية.
- خطابات الضمان الصغرى.
- الحوالات التجارية.

خدمات الإستثمار

- التحويل المكتبي.
- التحويل الميداني.
- التحويل المنزلي.
- التحويل الإلكتروني.

التحويلات الإنسانية

- النقود الإلكترونية.
- الحوالات الداخلية.
- الحوالات الخارجية.
- الهاتف المصرفي.
- الانترنت المصرفي.

خدمات المدفوعات

الأثر المشترك

تمو
إقتصادي
مستدام



خلق
عمل



تعزيز
الاعمال



زيادة
الشمول
المالي





مشاريع التنمية والتمكين الاقتصادي

يواصل بنك الأمل للتمويل الأصغر ترسيخ دوره الاستراتيجي كشريك تنموي رائد في مجال التمكين الاقتصادي وتعزيز الشمول المالي لشبكة واسعة من المنظمات الدولية والجهات المانحة. تهدف هذه التدخلات إلى دعم الفئات الأقل حظاً في الوصول إلى الموارد المالية—لا سيما الشباب، والنساء، ورواد الأعمال—عبر تقديم حلول مالية وتنموية متكاملة.

ويعتمد البنك في تنفيذ مشاريع التمكين الاقتصادي على نموذج تدخل تنموي متكامل يدمج التمويل الميسر، والمنح، وبرامج بناء القدرات والتدريب. ضم هذا النموذج خصيصاً لتمكين المستفيدين من تأسيس مشاريعهم، وتطوير عملياتها التشغيلية، وضمان استدامتها ونموها في السوق، وتنعكس مخرجات هذه المشاريع بشكل مباشر على تحفيز النشاط الاقتصادي المحلي وخلق آلاف فرص العمل، فضلاً عن تعزيز مستويات الشمول المالي عبر إدماج فئات مجتمعية جديدة ضمن مظلة النظام المالي الرسمي.

وخلال عام 2025م قام البنك بتنفيذ 4 مشاريع تنمية استفاد منها 19,340 مستفيداً من الشباب ورواد الأعمال من خلال توزيع 13,152 تمويل بقيمة إجمالية بلغت 7.4 مليون دولار وتقديم 6,188 منحة مالية لدعم تأسيس المشاريع الناشئة، في حين حصل 14,382 مستفيد على خدمات التدريب والاستشارات في مجال تأسيس وإدارة المشاريع الريادية.

المشروع			الممول	عدد المستفيدين	التدخلات		
					التمويل	المنح	التدريب
مشروع دعم ريادة الأعمال الشبابية الشمول المالي (المرحلة الثانية)			الاتحاد الأوروبي - أجفند - صلتك	6,958	1,109	5,849	1,936
مبادرة الأمل للتمكين الاقتصادي			بنك الأمل	2,121	1,782	339	2,204
مشروع التمويل الإلكتروني (شباب)			بنك الأمل	10,242	10,242	-	10,242
صندوق التنمية الاقتصادية المحلية في مأرب			الاتحاد الأوروبي - UNDP مؤسسة ائتلاف الخير - بنك الأمل	19	19	-	-
الإجمالي				19,340	13,152	6,188	14,382

تطوير مهارات
المستفيدين في إدارة
المشاريع والتخطيط
المالي.

05

تعزيز الشمول المالي
من خلال إدماج فئات
جديدة في النظام
المالي الرسمي.

04

تحسين مستويات
الدخل للأسر
المستفيدة.

03

دعم إنشاء مشاريع
صغيرة قادرة على
الاستمرار والنمو.

02

تعزيز فرص العمل
للشباب ورواد
الأعمال.

01

الأثر التنموي لمشاريع
التمكين الاقتصادي



01

مشروع دعم ريادة الأعمال الشبابية والشمول المالي (المرحلة الثانية)



ضمم هذا المشروع لتمكين الشباب (18-35 عاماً) من إطلاق مشاريع صغيرة مدرة للدخل، مع التركيز المباشر على التعافي الاقتصادي لأصحاب المشاريع المتضررة من الحروب والرواد الجدد. يقدم المشروع تدخلاً شاملاً يغطي المنح، التمويلات الميسرة، والتدريب التخصصي (فني، مالي، وتسويقي) بما يضمن استدامة المشاريع وتعزيز قدرتها على النمو في السوق.

- **الشركاء الممولون:** الاتحاد الأوروبي - برنامج الخليج العربي للتنمية (أجفند) - مؤسسة التعليم فوق الجميع.
- **النطاق الجغرافي:** أمانة العاصمة، ذمار، إب، تعز، عدن، حضرموت، عمران، حجة، الحديدة، صنعاء، مأرب، ولحج.
- **الأثر المباشر:** تمكين 6,958 مستفيداً (3,224 ذكور و 3,734 إناث).
- **الأثر غير المباشر (خلق الوظائف):** استحداث 11,965 فرصة عمل ضمن المجتمع المحلي (7,229 ذكور، و 4,736 إناث).
- **توزيع الخدمات:** 1,109 تمويلاً، 5,849 منحة، و 1,936 فرصة تدريبية.
- **حجم التمويل للمشروع:** 7,808,787 دولار.

02

مبادرة الأمل للتمكين الاقتصادي (دعم المرونة والابتكار)

تهدف المبادرة إلى تعزيز القدرة على الصمود الاقتصادي (Economic Resilience) لأصحاب المشاريع الصغيرة والصغرى (18-45 عاماً). تركز المبادرة على رفع الكفاءة الفنية والمالية للمستفيدين عبر دمج برامج التدريب الإداري المتقدم مع التمويلات الموجهة لتوسيع الأنشطة، مما ينعكس إيجاباً على تحسين سبل العيش واستدامة الأعمال.

- **الممول:** بنك الأمل للتمويل الأصغر
- **النطاق الجغرافي:** أمانة العاصمة، الحديدة، تعز، المكلا، وعدن.
- **الأثر المباشر:** استهداف 2,121 مستفيداً (1,481 ذكور و 640 إناث).
- **الأثر غير المباشر (توليد الوظائف):** استحداث 3,084 فرصة عمل داعمة (2,140 ذكور، و 944 إناث).
- **توزيع الخدمات:** 1,782 تمويلاً، 339 منحة، و 2,204 فرصة تدريبية.
- **حجم التمويل للمشروع:** 3,930,653 دولار.



مشروع التمويل الإلكتروني للشباب

03

يمثل هذا المشروع مبادرة رائدة في التقاطع بين التمويل الرقمي والتمكين الشبابي (18-38 سنة). يبدأ مسار المستفيد باكتساب مهارات الشمول المالي والخدمات البنكية عبر منصة "الأمل للتعلم"، ليتوج هذا المسار بالحصول على تمويل إلكتروني (تمويل دون عوائد). ولضمان استدامة المشاريع ونموها، ترافق مؤسسة ريادة المستفيدين بتقديم الاستشارات الفنية المتواصلة.

- **الممول:** بنك الأمل للتمويل الأصغر
- **النطاق الجغرافي:** كافة محافظات الجمهورية.
- **الأثر المباشر:** تمكين 10,242 مستفيداً (6,657 ذكور و 3,585 إناث).
- **الأثر غير المباشر (خلق الوظائف):** استحداث 5,245 فرصة عمل (3,593 ذكور، و 1,652 إناث).
- **توزيع الخدمات:** 10,242 تمويلًا، و 10,242 فرصة تدريبية.
- **حجم التمويل للمشروع:** 2,113,770 دولار.



صندوق التنمية الاقتصادية المحلية في مأرب

04

يمثل هذا المشروع مبادرة استراتيجية لتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية أطلقها بنك الأمل لتوفير حلول تمويلية مستدامة، حيث تم تأسيس صندوق دوار برأس مال مشترك بقيمة مليون دولار أمريكي. يهدف المشروع إلى تعزيز سلسلة قيمة محصول السمسم ودعم التنمية الاقتصادية المحلية من خلال توفير احتياجات صغار المزارعين وأصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة بما يمكنهم من زيادة إنتاجيتهم وتحسين جودة منتجاتهم. ولضمان استدامة الأثر، يترافق التمويل مع حزمة من الخدمات غير المالية (تدريب واستشارات وبناء قدرات) تقدم للمستفيدين عبر مؤسسة ريادة ومركز تطوير الأعمال قبل وبعد التمويل.

- **الشركاء الممولون والمنفذون:** بتمويل من الاتحاد الأوروبي ودعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) – ومؤسسة أثلان للخير للإغاثة الإنسانية (BCHR).
- **النطاق الجغرافي:** محافظة مأرب (مديرتي مدينة مأرب ومأرب الوادي).
- **الأثر المباشر:** استهداف 19 مستفيداً من صغار المزارعين والمنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- **حجم رأس مال الصندوق:** 1,000,000 دولار أمريكي بالمناصفة بين بنك الأمل والشركاء.



قصة صمود

"كنت أخطر بحياتي يومياً بين أكوام الخردة لإطعام أطفالي. اليوم، أقف بفخر خلف مشروعني الخاص الذي منحتني الدخل والأمان الذي حلمت به يوماً" – رباب.

التحدي: كفاح يومي في بيئة محفوفة بالمخاطر

رباب، أم مكافحة في الثلاثينيات من عمرها تسكن في مدينة صنعاء، وجدت نفسها العائل الوحيد لأسرتها في ظل ظروف اقتصادية قاهرة. ولتأمين أبسط مقومات الحياة لأطفالها، أُجبرت على العمل في بيئة قاسية ومحفوفة بالمخاطر تتمثل في جمع وبيع "الخردة" والمخلفات المعدنية. لم يكن هذا العمل يحدد سلامتها الجسدية والصحية فحسب، بل وضع مستقبل أسرتها بالكامل تحت وطأة انعدام الاستقرار والقلق اليومي.

من قسوة المخاطر إلى
أمان الاستقرار.. "رباب"
تكتب فصلاً جديداً من
الكرامة.

التدخل: تمويل ينتشل من الهاشمة إلى الأمان

انطلاقاً من التزام بنك الأمل بالتمكين الاقتصادي الفعّال، جاء التدخل عبر مشروع دعم ريادة الأعمال للشباب (بشراكة استراتيجية مع الاتحاد الأوروبي، برنامج صلتك، وأجفند). حيث قدم لها دعماً مالياً وغير مالي حيث حصلت رباب على منحة مالية وتدريب في إنشاء وإدارة المشاريع الصغيرة، حيث لم يكن الهدف في حالة رباب تقديم دعم مالي مؤقت، بل كان تدخلاً حاسماً لانتشالها من الاقتصاد غير الرسمي الخطر وتوجيه مسارها نحو مشروع آمن ومستدام يحفظ كرامتها.

الأثر المستدام: استقرار مالي واجتماعي

بفضل المنحة المالية، ودعت رباب أيام الخطر للأبد، وتمكنت من افتتاح وتمويل "بقالة صغيرة" خاصة بها. تحولت حياتها جذرياً من الكفاح اليومي غير المضمون إلى الاستقرار المالي والاعتماد على الذات. لقد وفر هذا المشروع لرباب دخلاً ثابتاً، والأهم من ذلك، منحها ولأطفالها بيئة آمنة ومستقبلاً يُبنى على أساس متين.

تجسد قصة رباب الجوهر الحقيقي لاستراتيجية البنك في تعزيز "الصمود الاقتصادي"، وتترجم التزام البنك العميق بالهدفين الأول والثامن من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الفقر، وتوفير العمل اللائق). مؤكداً أن التمويل المسؤول هو الدرع الواقعي للفتن الأكثر هشاشة في المجتمع.



1 القضاء على
الفقر

8 العمل اللائق
ونمو الاقتصاد





في إطار تعزيز دوره كمؤسسة تنموية رائدة في مجال الشمول المالي والتمكين الاقتصادي، أطلق بنك الأمل خلال عام 2025م برنامج الأمل التنموي (ADP) للفترة 2025-2030م، والذي يمثل مبادرة استراتيجية تهدف إلى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز قدرة المجتمعات المحلية على بناء سبل عيش مستدامة. ويأتي إطلاق البرنامج استجابةً للتحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه اليمن، حيث يسعى البنك من خلال هذا البرنامج إلى الانتقال من نماذج التدخل القائمة على المساعدات قصيرة الأجل إلى نموذج تنموي مستدام يركز على التمكين الاقتصادي طويل الأمد وبناء القدرة على الصمود الاقتصادي لدى الفئات المستهدفة. ويرتكز البرنامج على تقديم حلول متكاملة تجمع بين الخدمات المالية والخدمات غير المالية، بما يساعد الأفراد ورواد الأعمال والمجتمعات المحلية على تطوير أنشطة اقتصادية منتجة وتعزيز قدرتهم على تحقيق الاستقلال الاقتصادي.

- الحد من الفقر من خلال توسيع فرص توليد الدخل وتعزيز الوصول إلى الخدمات المالية.
- تمكين الأفراد والمجتمعات اقتصاديًا، وخاصة الشباب والنساء وسكان المناطق الريفية.
- تعزيز الاستدامة البيئية ودعم المبادرات المرتبطة بالتمويل الأخضر والتكيف مع تغير المناخ.
- تعزيز النمو الاقتصادي الشامل من خلال دعم المشاريع الصغيرة وتطوير سلاسل القيمة المحلية.

أهداف البرنامج

التمكين الاقتصادي من خلال نموذج التخرج من الفقر

يهدف هذا المحور إلى تمكين الفئات الأكثر هشاشة اقتصاديًا من خلال منهجية متدرجة تبدأ بتوفير الدعم الأساسي والمنح المرتبطة ببناء القدرات، ثم الانتقال تدريجيًا إلى إدماج المستفيدين في النظام المالي عبر التمويل الأصغر، بما يساعدهم على بناء مصادر دخل مستدامة وتحقيق الاستقلال الاقتصادي.

دعم ريادة الأعمال للشباب والنساء

يركز البرنامج على تمكين الشباب والنساء اقتصاديًا باعتبارهم من أهم الفئات القادرة على تحفيز النمو الاقتصادي المحلي. ويشمل هذا المحور توفير التمويل للمشاريع الريادية، إضافة إلى برامج التدريب والاحتضان التي تساعد رواد الأعمال على تطوير مشاريعهم وتعزيز قدرتها على النمو والاستدامة.

دعم سبل العيش للنازحين والمجتمعات المضيفة

يسعى البرنامج إلى تعزيز قدرة النازحين داخليًا والمجتمعات المضيفة على بناء مصادر دخل مستدامة من خلال دعم الأنشطة الاقتصادية الصغيرة وبرامج التدريب المهني، بما يساهم في تحسين سبل العيش وتقليل الاعتماد على المساعدات الإنسانية.

تعزيز الشمول المالي الرقمي

يعمل البرنامج على توسيع استخدام الحلول الرقمية في تقديم الخدمات المالية، بما يساهم في تسهيل وصول الأفراد إلى الخدمات المصرفية وتعزيز كفاءة المعاملات المالية، خاصة في المناطق التي تعاني من محدودية الوصول إلى البنية التحتية المصرفية التقليدية.

التكيف مع تغير المناخ والتمويل الأخضر

يولي البرنامج اهتمامًا متزايدًا بدعم المبادرات المرتبطة بالاستدامة البيئية والتمويل الأخضر، بما يشمل تمويل المشاريع التي تعزز كفاءة استخدام الموارد الطبيعية وتدعم التكيف مع آثار تغير المناخ، خاصة في القطاعات الزراعية والمجتمعات الريفية.

الأثر التنموي المتوقع

- توسيع فرص العمل والمشاريع الصغيرة.
- تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على بناء مصادر دخل مستدامة.
- تقليل الاعتماد على المساعدات الإنسانية قصيرة الأجل.
- دعم التنمية الاقتصادية المحلية وتعزيز سلاسل القيمة الإنتاجية.

المحاور الرئيسية



الأثر الاجتماعي لاستهداف الفئات الأكثر احتياجاً

أظهرت نتائج قياس الأثر للخدمات المقدمة للفئات الأكثر احتياجاً خلال العام 2025م تحسناً ملموساً في الأوضاع الاقتصادية للمستفيدين، حيث أفاد نحو 65% من العملاء بزيادة في دخلهم، فيما تمكن 48% منهم من توسيع أنشطتهم الاقتصادية، كما تحسن مستوى المعيشة لدى 75% من المستفيدين، وخلق التمويل فرص عمل جديدة لدى 35% منهم.

أظهرت النتائج ارتفاع مستوى رضا العملاء حيث بلغت نسبة العملاء الذين يوصون بالبنك نحو 83%، في حين أبدى 79% منهم رغبتهم في إعادة الحصول على التمويل.

يشكل التمكين الاقتصادي الشامل أحد الركائز الأساسية في رسالة بنك الأمل للتمويل الأصغر، حيث يركز البنك على توسيع الفرص الاقتصادية للفئات غير المخدومة ماليًا وتعزيز قدرتها على المشاركة في النشاط الاقتصادي المنتج. وينطلق البنك في هذا التوجه من قناعة أن الشمول المالي يمثل مدخلًا رئيسيًا لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، خاصة في البيئات التي تواجه تحديات اقتصادية وفرص عمل محدودة. ومن خلال خدماته المالية وبرامجه التنموية وشراكاته مع الجهات المانحة والمؤسسات التنموية، يعمل البنك على تمكين الأفراد من الوصول إلى التمويل والخدمات المالية، إلى جانب دعم تطوير المشاريع الصغيرة وبناء القدرات الريادية، بما يسهم في تحسين سبل العيش وتعزيز الاستقرار الاقتصادي للأسر والمجتمعات المحلية. وخلال عام 2025م واصل البنك توسيع نطاق برامجه ومبادراته التنموية التي تستهدف دعم الفئات الأكثر احتياجاً، وتعزيز مشاركتها في النشاط الاقتصادي، مع التركيز على الشباب والنساء وسكان المناطق الريفية.

تمكين الشباب اقتصادياً

يمثل الشباب القوة المحركة للاقتصاد وأحد أهم عوامل الابتكار والنمو في المجتمعات. وفي اليمن حيث تشكل الفئة العمرية الشابة الفئة الأكثر من السكان، يواجه الشباب تحديات متعددة تتعلق بفرص العمل والوصول إلى التمويل والخدمات الداعمة لتأسيس المشاريع، مما يجعل تمكينهم أولوية تنموية رئيسية.

الخدمات المالية الموجهة للشباب

يوفر البنك مجموعة متنوعة من المنتجات المالية التي تساعد الشباب على تأسيس مشاريعهم وتوسيع أنشطتهم الاقتصادية. وتشمل هذه الخدمات التمويل الأصغر والتمويل الصغير والتمويل الزراعي، إضافة إلى الحسابات المصرفية والخدمات الرقمية التي تساعد الشباب على إدارة أعمالهم المالية بكفاءة.

كما تسهم هذه الخدمات في تمكين الشباب من الحصول على رأس المال اللازم لإطلاق مشاريعهم الإنتاجية، وتحسين إدارة التدفقات النقدية، وتعزيز قدرتهم على التوسع والوصول إلى الأسواق.

132,667

عدد الحسابات الادخارية

7,444,128

قيمة التمويلات الموزعة (\$)

20,806

عدد التمويلات الموزعة

6,159

عدد المنح الموزعة

المستفيدين

لعام 2025م

(شباب)

108,871

عدد الحسابات الالكترونية



التقرير السنوي 2025

14,302

الشمول المالي والوصول للتمويل

17,335

بناء القدرات وتنمية المهارات

12,073

الاستشارات

10,969

التوعية والإرشاد

المستفيدين لعام 2025م (شباب)

الخدمات غير المالية وبناء قدرات الشباب

إلى جانب الخدمات المالية، يقدم البنك من خلال مؤسسة الأمل للتدريب وريادة الأعمال (ريادة) مجموعة من خدمات تطوير الأعمال التي تستهدف الشباب، مثل برامج التدريب وبناء القدرات، والاستشارات الفنية، وبرامج الاحتضان، ومنصات التعلم الرقمي. وتهدف هذه البرامج إلى تطوير مهارات رواد الأعمال الشباب في مجالات إدارة المشاريع والتخطيط المالي والتسويق، بما يساعدهم على تحسين فرص نجاح مشاريعهم واستدامتها.

تمكين النساء اقتصاديًا

يمثل تمكين النساء اقتصاديًا أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، حيث يساهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي للأسرة والمجتمع. ومع ذلك، تواجه النساء في العديد من السياقات تحديات في الوصول إلى التمويل والخدمات المالية، وهو ما يجعل تعزيز الشمول المالي للنساء أولوية مهمة في أنشطة بنك الأمل.

الخدمات المالية الموجهة للنساء

يعمل البنك على تسهيل وصول النساء إلى الخدمات المالية من خلال تصميم منتجات تمويلية تراعي احتياجات النساء وطبيعة المشاريع التي تديرها. وتشمل هذه المنتجات التمويلات الصغيرة الموجهة للمشاريع التجارية والخدمية والإنتاجية التي تديرها النساء. كما يوفر البنك حسابات مصرفية ميسرة وخدمات مالية رقمية تتيح للنساء إدارة مواردهن المالية بشكل آمن ومرن.

الخدمات غير المالية وبناء قدرات النساء

توفر مؤسسة ريادة مجموعة من البرامج التدريبية التي تستهدف النساء الراغبات في تأسيس مشاريع اقتصادية أو تطوير مشاريع قائمة. وتشمل هذه البرامج التدريب على إدارة المشاريع، ومحو الأمية المالية، والاستشارات الفنية، إضافة إلى برامج المنح التي تساعد النساء على تطوير مشاريعهن الصغيرة.

120,749

عدد الحسابات الادخارية

1,810,878

قيمة التمويلات الموزعة (\$)

5,989

عدد التمويلات الموزعة

3,374

عدد المنح الموزعة

86,554

عدد الحسابات الالكترونية

المستفيدات لعام 2025م (نساء)

5,445

الشمول المالي والوصول للتمويل

7,454

بناء القدرات وتنمية المهارات

3,863

الاستشارات

2,816

التوعية والإرشاد



قصة أثر

"كانوا يقولون إن هذا المجال حكراً على الرجال، لكنني أثبتت أن الكفاءة التقنية لا تعرف جنساً. اليوم، لا أمتلك مشروعني الخاص فحسب، بل أوفر مساحة آمنة للنساء لإصلاح هواتفهن بثقة تامة" - خلود.

كسر النمطية بالابتكار..
"خلود" تفتح عالم
التكنولوجيا وصيانة
الهواتف.

🎯 **التحدي:** طموح يصطدم بالحواجز المجتمعية والمادية

سعت الشابة الطموحة "خلود" لتكون السند المالي لأسرتها في ظل ظروف اقتصادية ضاغطة، واختارت مساراً مهنيّاً غير تقليدي ومحفوفاً بالتحديات: "صيانة وبرمجة الجوّالات". واجهت خلود عقبتين رئيسيتين: الأولى هي احتكار الرجال لهذا المجال التقني وما يرافقه من نظرة مجتمعية نمطية، والثانية هي غياب رأس المال اللازم لشراء المعدات والأدوات الدقيقة والحديثة لبدء مشروعها الخاص.

👉 **التدخل:** استثمار مالي لتمكين مجتمعي

إيماناً بقدرة المرأة اليمنية على الإبداع وتجاوز الحواجز، جاء تدخل بنك الأمل (عبر مشروع دعم ريادة الأعمال للشباب بالشراكة مع صلتك، الاتحاد الأوروبي، وأجند) ليقدم لها دعماً مالي وغير مالي حيث حصلت خلود على منحة مالية وتدريب في إنشاء وإدارة المشاريع الصغيرة. لم يكن هذا التدخل مجرد تمويل تقليدي للأعمال، بل كان "استثماراً في التغيير المجتمعي"، يهدف إلى تسليح خلود بالأدوات اللازمة لاقتحام قطاع اقتصادي واعد وإثبات جدارتها فيه.

📈 **الأثر المستدام:** استقلال مالي ومساحة آمنة للمرأة

بفضل هذا الدعم، تمكنت خلود من تجهيز ورشة متكاملة وشراء أحدث معدات الصيانة والبرمجة، بالإضافة إلى توفير إكسسوارات الهواتف. سرعان ما تحول متجرها خديراً، وأصبح وجهة مفضلة ومساحة آمنة للنساء في مجتمعها المحلي اللواتي يبحثن عن الخصوصية والموثوقية العالية في صيانة هواتفهن. حققت خلود استقلالها المالي الكامل، وتحولت إلى قصة إلهام حية لكل شابة تسعى لاقتحام مجالات ريادية جديدة.

تجسد قصة خلود التزام البنك العميق باستراتيجية "تمكين المرأة" وكسر الفجوة الرقمية والمهنية. من خلال دعم هذه النماذج المبتكرة، للمساهمة في تحقيق الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة (المساواة بين الجنسين)، مؤكداً أن التمكين الاقتصادي الحقيقي يبدأ بمنح تكافؤ الفرص ومساندة الشجاعة والمبادرة.





الشمول المالي في المناطق الريفية

تواجه المجتمعات الريفية تحديات كبيرة في الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية، مما يحد من قدرتها على تنمية الأنشطة الاقتصادية وتحسين سبل العيش. ويعمل بنك الأمل على تقليص هذه الفجوة من خلال توسيع نطاق خدماته لتشمل المجتمعات الريفية والمناطق الأقل وصولاً إلى الخدمات المصرفية.

يوفر البنك التمويلات الصغيرة والخدمات المصرفية الأساسية التي تسهم في دعم الأنشطة الزراعية والحرفية والتجارية للأسر الريفية. بالإضافة إلى دعم سلاسل القيمة المحلية من خلال تمويل الأنشطة الإنتاجية المرتبطة بالقطاع الزراعي والأنشطة الريفية المختلفة، كما تسهم الخدمات الرقمية الإلكترونية في تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية دون الحاجة إلى التنقل لمسافات طويلة.

تمكين الأشخاص ذوي الهمم

يؤمن بنك الأمل بأن التنمية الاقتصادية المستدامة يجب أن تشمل جميع فئات المجتمع، بما في ذلك ذوي الهمم من الأشخاص ذوي الإعاقة. ولذلك يعمل البنك على تطوير مبادرات وبرامج تهدف إلى تعزيز مشاركتهم الاقتصادية وتمكينهم من إنشاء مشاريع منتجة.

المستفيدين لعام 2025م (ذوي الهمم)

قيمة التمويلات والمنح الموزعة

154 ألف دولار

خدمات تطوير الأعمال

348

التمويلات والمنح

100

الشراكات الداعمة لذوي الهمم

يعمل بنك الأمل بالشراكة مع منظمات المجتمع المدني والمؤسسات التنموية لتنفيذ مبادرات نوعية تهدف إلى توسيع فرص وصول هذه الفئة إلى التمويل والتدريب. فخلال العام 2025م، أبرم البنك اتفاقية تعاون نوعية مع مؤسسة بناء للتنمية لدعم ذوي الهمم، وذلك بتمويل من الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية الألمانية (BMZ) ومنظمة هاندي كاب (Handicap International)، بهدف تمكين هذه الفئة من الوصول الشامل والعادِل إلى الخدمات المالية والتنمية المتاحة.



قصة أثر

"الإعاقة جعلت البعض يراني غير قادر، لكنني علّمت نفسي ان لا أرى سوى إمكانياتي. هذا التمويل لم يمنحني متجراً فقط، بل منحني صوتاً ومكانة" - رسلان الإيراني.



إرادة لا تعرف القيود..
كيف تحولت طموحات
"رسلان" إلى واقع
تجاري؟

🎯 **التحدي:** شغف مقيد بضعف الموارد

في العشرينيات من عمره، لم يواجه الشاب رسلان الإيراني تحديات إعاقته الحركية فحسب، بل واجه عائلاً أكبر يتمثل في ضعف التمويل ونظرة المجتمع. انطلق بشغفه من زاوية صغيرة في منزله بصنعاء لتأسيس مشروع قرطاسية، معتمداً على راتب والدته البسيط لشراء الأحبار بالتقسيط. كان الحلم ينمو، لكن غياب رأس المال وقف حاجزاً أمام تحويل هذا الشغف إلى مشروع تجاري حقيقي.

👉 **التدخل:** تمويل يصنع التغيير

هنا تجسد دور "بنك الأمل" كشريك استراتيجي في صناعة التغيير؛ حيث لم يكتف البنك بتقديم الخدمات المالية التقليدية، بل وفر لرسلان "مفتاح التمكين" عبر منحة مالية من مشروع دعم ريادة الأعمال (بالشراكة مع صلتك، الاتحاد الأوروبي، وأجفند)، لتقلبه من دائرة الاحتياج إلى منصة الإنتاج.

📈 **الأثر المستدام:** من باحث عن الدعم إلى صانع للفرص

أحدث التمويل تحولاً جوهرياً في حياة رسلان؛ فقد غادر غرفته الصغيرة ليفتح متجراً تجارياً متكاملًا، مزوداً بأحدث آلات الطباعة ومستلزمات المكاتب. ولم يقف العائد الاجتماعي عند تحقيق الاستقلال المالي لرسلان فحسب، بل امتد ليصبح مساهماً في خلق فرص العمل؛ حيث قام بتوظيف والده لمساعدته في إدارة العمليات التشغيلية.

قصة رسلان هي الانعكاس الحي لاستراتيجية البنك في "الشمول المالي الموجه"، وبرهان حقيقي على أن التمويل المسؤول قادر على كسر الحواجز الجسدية وتحويل الفئات المهمشة إلى محركات فاعلة في الاقتصاد المحلي.



مؤشرات الاستدامة المالية

يحرص بنك الأمل على تحقيق توازن مستدام بين الكفاءة المالية والاستدامة التشغيلية من جهة وتعظيم الأثر التنموي والاجتماعي من جهة أخرى، ويستند البنك في تقييم أدائه المالي على مجموعة من المؤشرات المعتمدة دولياً في قطاع التمويل الأصغر، والتي تعكس متانة المركز المالي للبنك وقدرته على الاستمرار في أداء دوره التنموي بكفاءة واستدامة وتحقيق الاستقرار المالي على المدى الطويل.

الهيكل التمويلي والميزانية

بلغ حجم المركز المالي للبنك مع نهاية العام 2025م نحو 86 مليون دولار أمريكي. ويعتمد البنك على هيكل تمويلي مستقر، حيث يمثل التمويل الذاتي نسبة 76.2% من إجمالي التمويل، في حين بلغت نسبة التمويل الخارجي 23.8%، مما يعكس الاستقلالية التمويلية للبنك وقدرته العالية على تمويل عملياته ذاتياً وتقليل اعتماده على المصادر الخارجية.

مؤشرات الاستدامة التشغيلية والمالية للعام 2025م

العائد على الأصول

ROA

سجل البنك عائداً على الأصول بنسبة 1.8%، وهو مؤشر يعكس كفاءة توظيف الأصول في توليد الإيرادات المستدامة.

الاستدامة المالية

FSS

بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي المالي 81%، بما يعكس قدرة البنك على الحفاظ على التوازن المالي رغم التحديات الاقتصادية الحالية.

الاستدامة التشغيلية

OSS

حقق البنك نسبة اكتفاء ذاتي تشغيلي بلغت 121%، مما يؤكد قدرته العالية على تغطية كافة تكاليفه التشغيلية من إيراداته الذاتية، بما يحقق مائزاً مالياً يدعم استدامة الأنشطة والخدمات.

مؤشرات المتانة والمخاطر

نسبة تغطية المخاطر

RCR

بلغت 111%، مما يؤكد فعالية سياسات البنك الاحترازية في تكوين المخصصات الكافية لمواجهة المخاطر المحتملة وحماية جودة المحفظة التمويلية.

نسبة الرافعة المالية

Leverage Ratio

بلغت 199%، مما يشير إلى وجود توازن مناسب في استخدام أدوات الدين مقارنة بحقوق الملكية.

نسبة السيولة

Liquidity Ratio

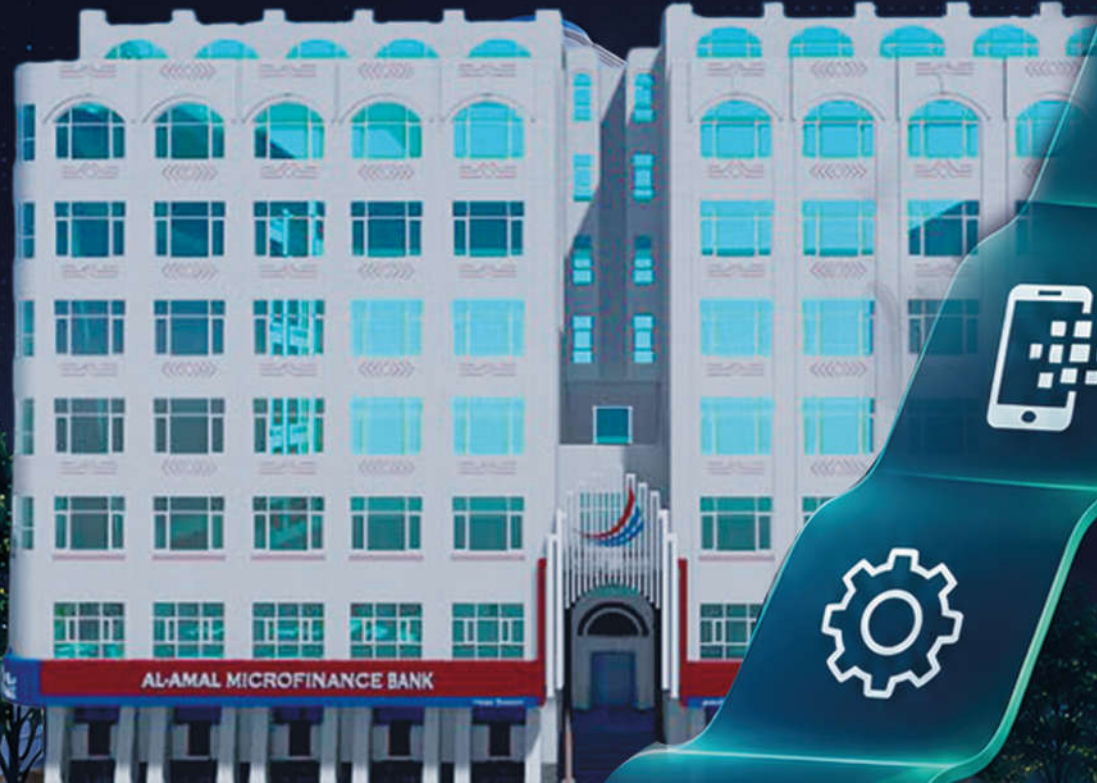
حافظ البنك على مستويات سيولة مرتفعة بلغت 160%، مما يضمن قدرته المرتفعة على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل وتلبية احتياجات العملاء النقدية والتمويلية في كافة الأوقات.

كفاية رأس المال

CRA

بلغت نسبة كفاية رأس المال مستوى مرتفعاً ومطمئناً عند 200%، بما يعكس متانة القاعدة الرأسمالية للبنك وقدرته العالية على استيعاب الصدمات المحتملة ودعم التوسعات المستقبلية بأمان.

الأداء المؤسسي وتطوير الأعمال





بناء رأس المال البشري

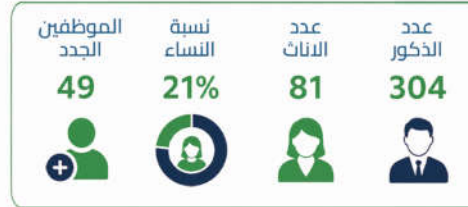
يولي بنك الأمل للتمويل الأصغر أهمية كبيرة لتنمية رأس المال البشري باعتباره المحرك الأساسي لاستدامة الأداء المؤسسي وتحقيق رسالته في دعم الشمول المالي والتنمية الاقتصادية. وخلال عام 2025م واصل البنك تطوير سياسات الموارد البشرية بما يعزز بيئة عمل عادلة ومحفزة للإنتاجية، ويتيح للموظفين تطوير قدراتهم المهنية والمساهمة بفعالية في تحقيق الأهداف المؤسسية.

هيكل القوى العاملة

بنهاية عام 2025م بلغ إجمالي عدد موظفي البنك 385 موظفاً، بما يعكس توجه البنك نحو تعزيز التنوع الوظيفي وتمكين الكفاءات الوطنية.

مؤشرات القوى العاملة

إجمالي عدد الموظفين
385



يحرص البنك على تعزيز مشاركة المرأة في مختلف المستويات الإدارية والإشرافية، بما يعكس التزامه المؤسسي بمبادئ المساواة وتكافؤ الفرص.

- نسبة النساء في المناصب الإدارية والإشرافية: أكثر من **10%**.
- نسبة النساء في الوظائف التنفيذية: **26%**.

يضم البنك 129 موظفاً بعقود مؤقتة يمثلون نحو 25% من إجمالي القوى العاملة موزعين على الفروع والإدارة العامة، ويعملون على تنفيذ المهام المكتبية والميدانية المؤقتة المرتبطة بالمشاريع الإنسانية ومشاريع التمكين الاقتصادي. ويطبق البنك على الموظفين المؤقتين نفس المعايير المهنية والرقابية المعتمدة، بما يشمل التدريب والالتزام بسياسات العمل المؤسسية.



تطوير سياسات الموارد البشرية والتعاقب الوظيفي

في إطار حرص البنك على تعزيز البناء المؤسسي وتطوير بيئة العمل، شهد العام 2025م تحديثاً شاملاً لسياسات وإجراءات الموارد البشرية لتواكب التوسع في الأنشطة. وقد برزت أهم هذه التطويرات في المحاور التالية:

- إصدار "لائحة المسار الوظيفي" لموظفي البنك، والانتهاء من حصر كافة الوظائف الحرة وإعداد "خطة التعاقب الوظيفي"، بما يضمن استمرارية الأعمال، وبناء قيادات مستقبلية، والحفاظ على الكفاءات المهنية.
- تحديث دليل الأوصاف الوظيفية بشكل شامل لاستيعاب التوسع المؤسسي، حيث تم استحداث 20 وصفاً وظيفياً جديداً خلال العام.
- إعادة بناء وتطوير حافز الإنتاجية الخاص بالتمويلات وخطابات الضمان وتحويله إلى نظام إلكتروني مؤتمت، كما تم بناء وإقرار منظومة حوافز مخصصة للمعاملة المؤقتة والمتعاقدين ضمن المشاريع التنموية لضمان رفع كفاءة الأداء وتحقيق المستهدفات المطلوبة.

تعكس مؤشرات الأداء الموضحة أدناه عملية الاستقرار المؤسسي للحفاظ على الكوادر النوعية، مع تفعيل أدوات حديثة لضمان استمرارية الأعمال:

- معدل الاحتفاظ بالكفاءات الوظيفية: حقق البنك نسبة متميزة بلغت 94.5%.
- معدل دوران الموظفين: حافظ البنك على معدل دوران منخفض ومستقر لم يتجاوز 6.7% رغم ارتفاع عدد البنوك المنافسة.
- الخبرة المؤسسية: بلغ متوسط سنوات الخدمة لعام 2025م 5.9 سنة.
- النمو المهني: بلغت نسبة الترقّيات الداخلية 2%، تعزيراً لسياسة الاعتماد على الكوادر الداخلية في شغل الوظائف الشاغرة، مع الإشارة أن النسبة في السنوات السابقة كانت أعلى.

التدريب وبناء القدرات

بواصل بنك الأمل الاستثمار في تطوير المهارات الإدارية والفنية لموظفيه من خلال برامج تدريبية متخصصة تهدف إلى تعزيز الكفاءات الفنية والإدارية لمواكبة التطورات في القطاع المالي والمصرفي.

إطلاق منصة البنك التعليمية

شهد العام 2025م إطلاق منصة تعليمية داخلية تهدف إلى توفير محتوى تدريبي مستمر يدعم التعلم المؤسسي ويعزز تطوير مهارات الموظفين، بما يساهم في تعزيز التعلم الرقمي وتوسيع نطاق الاستفادة من البرامج التدريبية داخل البنك.



205	72	11	198
ساعة تدريبية تم مشاهدتها خلال 2025	فيديو تعليمي	برنامج تدريبي	مستخدم خلال العام 2025



المشاركين في البرامج التدريبية

268

عدد المشاركين
من الذكور



64

عدد المشاركين
من الاناث



53

المشاركين في
برامج التهيئة



البرامج التدريبية

30

عدد البرامج التدريبية
داخل البنك



91

عدد البرامج التدريبية
خارج البنك



4,703

إجمالي الساعات التدريبية
بمتوسط 12.6 ساعة تدريبية لكل موظف



27

عدد برامج التهيئة
للموظفين الجدد



مجالات التدريب والتطوير



برامج التكنولوجيا
والذكاء الاصطناعي

6



برامج التسويق
وقدومة العملاء

10



برامج التحقيق
والمراجعة

8



برامج الإدارة
والقيادة

23



برامج الائتمان
والتمويل

11



برامج الائتمان
وإدارة المخاطر

17



برامج الصيرفة
الإسلامية

5



برامج تحليل
البيانات

16



برامج الأنظمة
الداخلية

7



برامج المعايير البيئية
والاجتماعية

12



برامج الثقافة
المؤسسية

6



بيئة العمل ورفاه الموظفين

يحرص بنك الأمل على توفير بيئة عمل مستقرة ومحفزة تدعم رفاه الموظفين وتعزز الإنتاجية المؤسسية.

- نظام رواتب ومزايا تنافسي يتم مراجعته بشكل دوري.
- نظام حوافز إنتاجية مرتبط بالأداء والإنجاز.
- تأمين طبي شامل للموظف وأسرته.
- تأمين ضد إصابات العمل وتأمين على الحياة.
- نظام تأمين اجتماعي وتقاعدي للموظفين الدائمين.
- صندوق تكافل اجتماعي لدعم الحالات الطارئة.
- الأنشطة الاجتماعية والرياضية الدورية.
- سياسات حماية الموظفين وتعزيز الثقة داخل المؤسسة.

تمكين المرأة والمساواة في الفرص

يرتكز عمل البنك على مبادئ العدالة وتكافؤ الفرص بين جميع الموظفين دون أي تمييز، حيث يتم اتخاذ قرارات التوظيف والترقية بناءً على الكفاءة والجدارة المهنية.

كما يطبق البنك سياسات واضحة لحماية الموظفين من التمييز أو التحرش في بيئة العمل ويوفر قنوات مخصصة للإبلاغ عن أي ممارسات غير مناسبة، ومن أبرز الإجراءات الداعمة لمشاركة المرأة في بيئة العمل:

- توفير مرافق مناسبة للموظفات داخل أماكن العمل.
- منح إجازات وضع وساعات رخصة مدفوعة للأمهات العاملات.
- تشجيع النساء على شغل المناصب الإدارية والإشرافية.

التوطين والاستدامة الاجتماعية

تبلغ نسبة التوطين في بنك الأمل 100%، حيث إن جميع موظفي البنك من الكوادر الوطنية، بما يعكس التزام البنك بتمكين الكفاءات الوطنية وتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية.



التطوير والبناء المؤسسي

شبكة الفروع والوكلاء

يواصل بنك الأمل للتمويل الأصغر تعزيز حضوره في السوق من خلال توسيع حزمة خدماته المالية وتطوير القنوات الرقمية، بما يساهم في تحسين الوصول إلى الخدمات المصرفية وتوسيع نطاق الشمول المالي في مختلف المناطق. ويعتمد البنك في هذا التوسع على مزيج من شبكة الفروع، وشبكة الوكلاء، والخدمات الرقمية التي تتيح للعملاء تنفيذ معاملاتهم المالية بسهولة وكفاءة. وفي إطار توجه البنك نحو توسيع نطاق خدماته المالية، شهد عام 2025م تنفيذ عدد من المبادرات المؤسسية المرتبطة بتطوير البنية المؤسسية لشبكة الفروع ونقاط الخدمة. وقد شملت هذه الجهود:



افتتاح مكتب جديد في مول
جرائد الحيرة في العاصمة
صنعاء

الانتهاء من توسعة
فرع عمران

تجهيز الموقع الجديد
لفرع تعز

نقل فرع المكلا إلى
موقعه الجديد

افتتاح الفرع الجديد
في مدينة سينون

عدد الوكلاء غير الماليين الجدد المتعاقد
معهم من المحلات والمنشآت التجارية.

65
وكيل

عدد الوكلاء الماليين الجدد المتعاقد معهم
من شركات ومنشآت الصرافة.

82
وكيل

كما يعتمد البنك على شبكة واسعة من
الوكلاء الماليين وغير الماليين لتعزيز الوصول
إلى الخدمات المالية في مختلف المناطق،
حيث تم توسيع شبكة الوكلاء من خلال:



تطوير البنية التقنية والأنظمة المصرفية

في إطار التزام البنك بمواكبة التطورات التكنولوجية المتسارعة وتعزيز كفاءة ومرونة عملياته التشغيلية، شهد العام 2025م تنفيذ حزمة من المشاريع التقنية الاستراتيجية التي تدعم التحول الرقمي الشامل للبنك. وتبرز أهم هذه المشاريع في المحاور التالية:

01

أنشاء مركز بيانات متطور (Data Center) لتشغيل أنظمة البنك وتزويدها بتقنية البيئة الافتراضية (Virtualization) للتشغيل عالي التوافر (HA)، لضمان استمرارية الأعمال والموثوقية العالية للأنظمة. كما تم تطوير الربط الشبكي لعدد 5 فروع عبر شبكة الألياف البصرية (Fiber Optics) لتحسين سرعة نقل ومزامنة البيانات، إلى جانب تحديث منظومة الأمن وتوفير جدران حماية حديثة ومرخصة لضمان أعلى مستويات الأمن السيبراني.

02

دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي محلياً لتوسيع نطاق الأنتمة، من خلال تطوير نظام آلي متقدم لفرز الوثائق الخاصة بالمشاريع، مما يساهم في رفع كفاءة الأداء التشغيلي وتقليل الاعتماد على الإجراءات اليدوية.

03

استكمل البنك كافة الإجراءات ونقل البيانات والاختبارات والمطابقات الفنية التمهيدية استعداداً للإطلاق الرسمي للنظام البنكي الجديد مطلع العام 2026، والذي سيمثل نقلة نوعية في جودة وسرعة الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء.

06

توقيع اتفاقية استراتيجية مع شركة (CSC الأردن) لإدخال خدمة البطاقات الافتراضية (Virtual Cards)، كخطوة نوعية لتوسيع خيارات الدفع الإلكتروني وتلبية احتياجات العملاء المتطورة.

05

تطوير وتحديث آلية صرف المنح الممولة من المنظمات الدولية والجهات الخارجية لتتم بكفاءة عالية عبر أنظمة المحفظة.

04

تطوير نظام المزامنة والأرشفة التلقائية لمؤيدات الحوالات، مما يرفع من كفاءة العمليات وسرعة الإنجاز.





التسويق ونشر الوعي المالي

بالتوازي مع التوسع الجغرافي والرقمي، واصل البنك خلال العام 2025م تنفيذ سلسلة من الأنشطة التسويقية وحملات التوعية الهادفة لتعزيز الشمول المالي والتعريف بخدمات البنك التنموية، وتلخصت أبرز هذه النشاطات في الآتي:

تطوير المنتجات وتحسين العمليات

- إطلاق منتج الكابتن لتمويل الدراجات الكهربائية لخدمات التوصيل .
- تفعيل النظام الآلي للتخطيط والمتابعة .
- اختبار ومطابقة النظام البنكي الجديد تمهيدا لإطلاقه مطلع العام 2026.
- تجهيز رقم خدمة العملاء وربطه مع نظام WhatsApp Business API.
- توقيع اتفاقية مع شركة CSC الأردن لإدخال خدمة البطاقات الافتراضية.



التوسع في الشراكات الاستراتيجية وقاعدة العملاء

لم يقتصر حضور البنك في السوق على التوسع الجغرافي والرقمي فحسب، بل امتد ليشمل بناء وتوسيع شبكة قوية من الشراكات الاستراتيجية مع القطاع التنموي والإنساني. فقد أبرم البنك مذكرات تفاهم تنموية مع مجموعة من المنظمات الفاعلة (مثل: YLDF, BFD, NAHR, SOUL, تمدين شباب، صناع النهضة، نادي رجال الأعمال، ومنتدى الإغاثة والبناء).

ونتيجة لهذه الشراكات والثقة المتزايدة في خدمات البنك، توسعت قاعدة العملاء لتشمل إدارة الحسابات الرئيسية (Key Accounts) وتقديم الخدمات البنكية الشاملة لـ 10 منظمات محلية ودولية (بما فيها: MERCY Corps, DRC, Vision Hope, PWP, RDP, YCFA, YKF, RHD, NAHR)، مما يعزز مكانة بنك الأمل كشريك مالي رئيسي للقطاع المؤسسي في اليمن.

03

تنفيذ حملة إعلانية
واذاعية خلال شهر
رمضان المبارك.

02

تصميم ونشر الملف
التعريفي المحدث للبنك.

01

تصميم وطباعة التقرير
السنوي 2024م.

06

إطلاق حملة ترويج
وتوعية بأهداف التنمية
المستدامة وإسهامات
البنك في تحقيقها.

05

تجهيز المواد
التسويقية واللوحات
الترويجية لعدد 5 فروع
و4 مكاتب.

04

المشاركة في عدد 7
فعاليات ومعارض
ترويجية .

09

تحديث الهوية البصرية
لشبكة وكلاء البنك.

08

تنفيذ حملات تسويقية لمنتجات
البنك
(التمويل الزراعي - خدمة النفود
الإلكترونية - تمويل الطاقة -
الحوالات الخارجية).

07

عمل عدة حملات تسويقية
للترويج للبرامج الشبابية
ورواد الأعمال بالتعاون مع
شركاء البنك.



حماية العملاء

قنوات التواصل مع العملاء

يوفر البنك قنوات متعددة للتواصل مع العملاء بما يضمن سهولة الوصول إلى الخدمات المصرفية والدعم الفني، وتمكينهم من الاستفسار عن الخدمات المصرفية أو تقديم الملاحظات والشكاوى. وفي إطار تطوير هذه القنوات وتسهيل التفاعل اللحظي، قام البنك بتجهيز رقم موحّد لخدمة العملاء وربطه بنظام (WhatsApp Business API) لضمان الاستجابة السريعة والفعالة لتطلعات العملاء.

تفاعلاً عبر الرقم المجاني للرد على الاستفسارات والاستعلامات وتقديم الدعم الفني للعملاء.

تفاعلاً عبر منصات التواصل الاجتماعي للرد على التعليقات والاشادات.

تفاعلاً للاستجابة لشكاوى العملاء ومعالجة مشاكلهم.

49 K

15.4 K

14 K

78,339

تفاعلاً عبر قنوات التواصل
المختلفة

يعمل بنك الأمل على قياس مستوى رضا العملاء عن الخدمات التي يقدمها بشكل دوري، بهدف تطوير المنتجات والخدمات المصرفية وتحسين تجربة العملاء، وقد حقق البنك خلال عام 2025م نسبة رضا بلغت 95% وذلك نتيجة حل الشكاوى من المرة الأولى في معظم الحالات، وهو ما يعكس كفاءة نظام خدمة العملاء وفعالية آليات التعامل مع استفسارات وملاحظات العملاء.





صندوق التكافل كأداة للحماية الاجتماعية للعملاء

في إطار التزامه بمبادئ الإفراض المسؤول، يعتمد بنك الأمل صندوق التكافل كأحد أدوات الحماية الاجتماعية المرتبطة بالخدمات التمويلية. ويهدف هذا الصندوق إلى تقديم دعم مالي مؤقت للعملاء الذين يواجهون ظروفًا استثنائية قد تؤثر على قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم المالية.

ويستخدم صندوق التكافل لتقديم المساعدة للعملاء في الحالات المرتبطة بالكوارث الطبيعية أو الوفاة أو المشكلات الصحية أو الأزمات الاقتصادية، بما يخفف الأعباء المالية عن العملاء ومساعدتهم على تجاوز الظروف الطارئة والاستمرار في إدارة مشاريعهم وأنشطتهم الاقتصادية.

وتعكس هذه الآلية التزام البنك بحماية عملائه من مخاطر التعثر والحد من احتمالات المديونية المفرطة، بما يعزز الاستقرار المالي للعملاء ويضمن استدامة العلاقة بين البنك والمستفيدين من خدماته.

حماية خصوصية العملاء

يلتزم البنك بحماية خصوصية العملاء وسرية بياناتهم المالية والشخصية، ويطبق مجموعة من السياسات والإجراءات التنظيمية والتقنية المتكاملة التي تهدف إلى ضمان أمن المعلومات ومنع الوصول غير المصرح به إلى البيانات.

كما يعمل البنك على رفع مستوى الوعي المؤسسي لدى الموظفين بأهمية حماية البيانات والالتزام بسياسات أمن المعلومات، بما يسهم في حماية حقوق العملاء وتعزيز الثقة في الخدمات المصرفية التي يقدمها البنك.



الاستدامة والعمل المناخي





محفظة التمويل الأخضر

دمج معايير الاستدامة والعمل المناخي في الخدمات المالية

أصبحت الاستدامة البيئية والعمل المناخي من القضايا المحورية التي تشكل مستقبل التنمية الاقتصادية، لاسيما في الدول التي تواجه تحديات بيئية واقتصادية معقدة. وفي هذا السياق، يواصل بنك الأمل تعزيز دوره كمؤسسة مالية مسؤولة تساهم في دعم التحول نحو أنماط تنمية أكثر استدامة، من خلال دمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية في أنشطته التمويلية وعملياته التشغيلية. وخلال السنوات الأخيرة، عمل البنك على الانتقال من تنفيذ مبادرات بيئية متفرقة إلى تطوير إطار مؤسسي متكامل يهدف إلى ترسيخ ومأسسة العمل المناخي داخل البنك. كما يسعى البنك إلى تعزيز دوره في مجال التمويل المناخي من خلال تطوير شراكات وطنية ودولية، والمساهمة في دعم الجهود الرامية إلى تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على التكيف مع التغيرات المناخية.

التمويل الأخضر: امتداد لنموذج البنك التنموي

يمثل التمويل الأخضر امتداداً استراتيجياً لنموذج عمل بنك الأمل للتمويل الأصغر القائم على دعم الأنشطة الإنتاجية الصغيرة وتعزيز سبل العيش المستدامة. فمنذ تأسيسه، ركز البنك على تمويل القطاعات الاقتصادية المرتبطة بالاقتصاد الحقيقي، وعلى رأسها القطاع الزراعي والمشاريع الإنتاجية الصغيرة في المناطق الريفية. ومع تنامي الاهتمام العالمي بقضايا الاستدامة والعمل المناخي، عمل البنك على تصنيف هذه التمويلات ضمن إطار التمويل الأخضر لدورها المباشر في دعم التنمية الاقتصادية المستدامة وتعزيز قدرة المجتمعات المحلية على التكيف مع التحديات البيئية.

ويستند هذا التوجه إلى عدد من الركائز المؤسسية، أبرزها:

توجيه التمويلات نحو
الأنشطة الاقتصادية
الصديقة للبيئة
والمساهمة في التنمية
المستدامة.



04

الدور المؤسسي لوحدة
الاستدامة والعمل
المناخي في تعزيز المصيرفة
الخضراء داخل البنك.

03



تطبيق إطار إدارة المخاطر
البيئية والاجتماعية
(ESRM) ضمن عملية
التقييم الائتماني.



02

دمج الاعتبارات البيئية
والاجتماعية في عمليات
التمويل.

01





التمويل الزراعي بوصفه الركيزة الأساسية للتمويل الأخضر



يشكل التمويل الزراعي الركيزة الرئيسية للتمويل الأخضر في بنك الأمل، نظراً للدور الحيوي الذي يلعبه القطاع الزراعي في الاقتصاد اليمني وارتباطه المباشر بالأمن الغذائي واستدامة سبل العيش في المجتمعات الريفية.

تمويل الطاقة الشمسية والتقنيات النظيفة



إلى جانب التمويل الزراعي، يواصل بنك الأمل دعم التوسع في استخدام حلول الطاقة الشمسية والتقنيات النظيفة في المشاريع الصغيرة والأنشطة الإنتاجية والزراعية، خاصة في ظل محدودية الوصول إلى مصادر الطاقة التقليدية في العديد من المناطق اليمنية.



دور التمويل الأخضر في دعم الأمن الغذائي والتكيف المناخي

تكتسب محفظة التمويل الأخضر في بنك الأمل أهمية استراتيجية في السياق اليمني، حيث تواجه المجتمعات المحلية تحديات متزايدة مرتبطة بتغير المناخ وندرة الموارد المائية وتقلبات الإنتاج الزراعي المرتبطة بالمخاطر المناخية .

ومن خلال تمويل الأنشطة الزراعية والمشاريع الإنتاجية المرتبطة بالاقتصاد الريفي، يسهم البنك في:

تحسين كفاءة استخدام الموارد الطبيعية.

دعم الزراعة الأكثر قدرة على التكيف مع الظروف المناخية.

تطوير ممارسات إنتاجية أكثر استدامة.

تعزيز استقرار مصادر الدخل للمزارعين.

وتسهم هذه الجهود في تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود أمام التحديات الاقتصادية والبيئية، ودعم التنمية الريفية المستدامة.

ابتكار المنتجات الخضراء: إطلاق منتج "كابتن" للتمويل المستدام

في إطار مساعي البنك لترجمة استراتيجيته في الصيرفة الخضراء إلى حلول تمويلية مبتكرة وملموسة، شهد العام 2025م إطلاق منتج "كابتن"، وهو منتج تمويلي أخضر صُمم خصيصاً لتمويل الدراجات الكهربائية للعاملين في قطاع خدمات التوصيل. ويمثل هذا المنتج نموذجاً عملياً رائداً للتكامل بين الأثر البيئي والتمكين الاقتصادي (Eco-Economic Empowerment)؛ فمن الناحية البيئية، يسهم المنتج في الحد من الانبعاثات الكربونية وتقليل الاعتماد على الوقود التقليدي، ليدعم التحول تدريجياً نحو وسائل النقل الصديقة للبيئة (النقل الأخضر). ومن الناحية الاقتصادية والاجتماعية، يتيح المنتج فرصاً اقتصادية جديدة واسعة للشباب لتوليد دخل مستدام وخلق فرص عمل مرنة في قطاع الخدمات والتوصيل المتنامي، مما يجسد التزام البنك بتحقيق أهداف التنمية المستدامة المرتبطة بالعمل المناخي، والنمو الاقتصادي الشامل، والابتكار.





توسيع نطاق التمويل الأخضر



في إطار توجهه الاستراتيجي نحو تعزيز الصيرفة الخضراء، يعمل بنك الأمل على توسيع نطاق التمويل الأخضر خلال السنوات القادمة من خلال مجموعة من المسارات التنفيذية الاستراتيجية، أبرزها:

دعم المشاريع الاقتصادية الصديقة للبيئة.

تعزيز الشراكات مع الجهات الوطنية والدولية العاملة في مجال العمل المناخي والتنمية المستدامة.

تطوير منتجات تمويلية تدعم الزراعة الذكية مناخياً.

توسيع تمويل مشاريع الطاقة المتجددة للمشاريع الصغيرة.



قصة أثر

"لم يكن هدفي مجرد زراعة الشتلات، بل زراعة الأمل في أرض تعاني من شحة المياه. بفضل هذا الدعم، تحول مشتلّي إلى واحة خضراء تروي نفسها بذكاء وتوفر موارِدنا الثمينة" - حنان.

التحدي: شحة المياه وتهديد الاستدامة الزراعية

في ظل التغيرات المناخية المتسارعة وأزمة شحة المياه الحادة التي تعاني منها اليمن، واجهت الشابة "حنان" تحدياً وجودياً يهدد استدامة مشروعها "مشتل جارونيا الزراعي". كانت طرق الري التقليدية تستهلك كميات هائلة من المياه وتكبّدها تكاليف تشغيلية باهظة، مما جعل من التوسع في الإنتاج أو إدخال أصناف جديدة أمراً شبه مستحيل، ووضع مصدر دخلها ومستقبل مشروعها على المحك.

قطرة ماء تصنع مستقبلاً..
"حنان" تقود الابتكار الأخضر
في الزراعة المائية

التدخل: تمويل موجه للتكيف المناخي

إدراكاً من بنك الأمل لأهمية دعم الحلول البيئية المبتكرة، جاء التدخل عبر تقديم تمويل موجه نحو دعم مشاريع "التكيف المناخي" (عبر مشروع دعم ريادة الأعمال للشباب). لم يكن الدعم موجهاً لشراء المزيد من المياه لحل المشكلة بشكل مؤقت، بل وُجه للاستثمار في "الابتكار التكنولوجي الأخضر" لتمكين حنان من التحول الجذري نحو أنظمة زراعية حديثة ومستدامة.

الأثر المستدام: ثورة الزراعة المائية

عندما استثمرت حنان هذا الدعم في إدخال تقنيات "الزراعة المائية" المتطورة إلى مشتلها، كانت النتائج ملموسة؛ حيث انخفض استهلاك المياه بنسب ملحوظة، وتحسّنت جودة الإنتاج وكفاءته، مما مكّنها من تنويع أصناف أشجار الزينة ومضاعفة مبيعاتها. اليوم، لم يعد مشتل "جارونيا" مجرد مشروع تجاري لامرأة ريادية، بل أصبح نموذجاً محلياً يلهم مجتمع المزارعين لتبني ممارسات صديقة للبيئة.

تجسد قصة حنان التزام البنك العميق بتوسيع "التمويل الأخضر"، وتساهم بشكل مباشر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (تحديداً الهدف 6: المياه النظيفة، والهدف 13: العمل المناخي). يؤمن البنك بأن تمويل المرونة المناخية هو الاستثمار الحقيقي في مستقبل الأجيال القادمة.

ومن خلال هذه الجهود، يرسخ البنك دوره كمؤسسة مالية تنموية تسعى إلى تحقيق التوازن بين الشمول المالي والتنمية الاقتصادية والاستدامة البيئية.



مشروع الوصول الطارئ للكهرباء في اليمن (YEEAP)

توسيع الوصول إلى الطاقة النظيفة

في إطار توجه البنك الاستراتيجي نحو دعم التحول نحو الطاقة النظيفة وتعزيز القدرة على التكيف مع التحديات المناخية، واصل بنك الأمل للتمويل الأصغر خلال العام 2025م تنفيذ مشروع الوصول الطارئ للكهرباء في اليمن (YEEAP)، والذي يُعد من أبرز المبادرات الوطنية الهادفة إلى توسيع الوصول إلى حلول الطاقة الشمسية اللامركزية للأسر والمشاريع الصغيرة.

يُنفذ المشروع بدعم من البنك الدولي وبإشراف تنفيذي من مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS)، ويهدف إلى تعزيز سوق الطاقة الشمسية خارج الشبكة الكهربائية وتحسين وصول الفئات ذات الدخل المحدود إلى حلول طاقة نظيفة ومستدامة.

نموذج تدخل قائم على الشراكة مع مؤسسات التمويل الأصغر

يعتمد المشروع على نموذج تشغيلي قائم على الشراكة مع مؤسسات التمويل الأصغر في تطوير سوق الطاقة الشمسية المنزلية، بما يساهم في توسيع نطاق الوصول إلى الطاقة النظيفة وتعزيز دور القطاع الخاص في توفير حلول الطاقة المستدامة.

ومن خلال هذا النموذج يساهم البنك في:

تحسين جودة المنتجات والخدمات المرتبطة بأنظمة الطاقة الشمسية.

تعزيز الشمول في الوصول إلى الطاقة النظيفة للفئات ذات الدخل المحدود.

تسهيل وصول الأسر والمشاريع الصغيرة إلى أنظمة الإضاءة الشمسية المنزلية.

دعم تطوير سوق مستدام للطاقة الشمسية خارج الشبكة الكهربائية.



مؤشرات المشروع

يهدف المشروع إلى توسيع الوصول إلى حلول الطاقة الشمسية للأسر والمشاريع الصغيرة، وقد حقق المشروع النتائج التالية:

45,000

وحدة إنارة شمسية موزعة
خلال العام 2025م

40,000

وحدة إنارة شمسية موزعة
خلال العام 2024م

9,696

مستفيداً



2,647



7,049

ويمثل هؤلاء المستفيدون أسرًا وأصحاب مشاريع صغيرة تمكنوا من الحصول على حلول إنارة شمسية تساهم في تحسين ظروفهم المعيشية وتعزيز استمرارية أنشطتهم الاقتصادية.

الأثر التنموي والمناخي للمشروع

يسهم المشروع في تحقيق مجموعة من الآثار التنموية والمناخية المهمة، من أبرزها:

تعزيز التحول نحو حلول طاقة منخفضة الانبعاثات.

دعم تطوير سوق الطاقة الشمسية اللامركزية في اليمن.

تحسين وصول الأسر والمشاريع الصغيرة إلى الطاقة النظيفة.

دعم استمرارية الأنشطة الاقتصادية الصغيرة.

تقليل الاعتماد على مصادر الطاقة التقليدية مرتفعة التكلفة.

ومن خلال مشاركته في هذا المشروع، يواصل بنك الأمل ترسيخ دوره كمؤسسة مالية تنموية تساهم في دعم التحول نحو الطاقة النظيفة وتعزيز القدرة على التكيف مع التغيرات المناخية، بما يتماشى مع توجهاته الاستراتيجية في مجال الصيرفة الخضراء والعمل المناخي.



حوكمة الاستدامة ونظام الإدارة البيئية والاجتماعية

شهد بنك الأمل خلال السنوات الأخيرة تطوراً تدريجياً في دمج مبادئ الاستدامة والعمل المناخي ضمن استراتيجيته المؤسسية وعملياته التشغيلية. وقد انتقل البنك من تنفيذ مبادرات بيئية محدودة إلى بناء إطار مؤسسي متكامل يدمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية ضمن أنشطة التمويل وإدارة المخاطر. وبأني هذا التوجه انطلاقاً من إدراك البنك المتزايد للدور الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات المالية في دعم التنمية المستدامة وتعزيز قدرة المجتمعات المحلية على التكيف مع التحديات البيئية والمناخية.

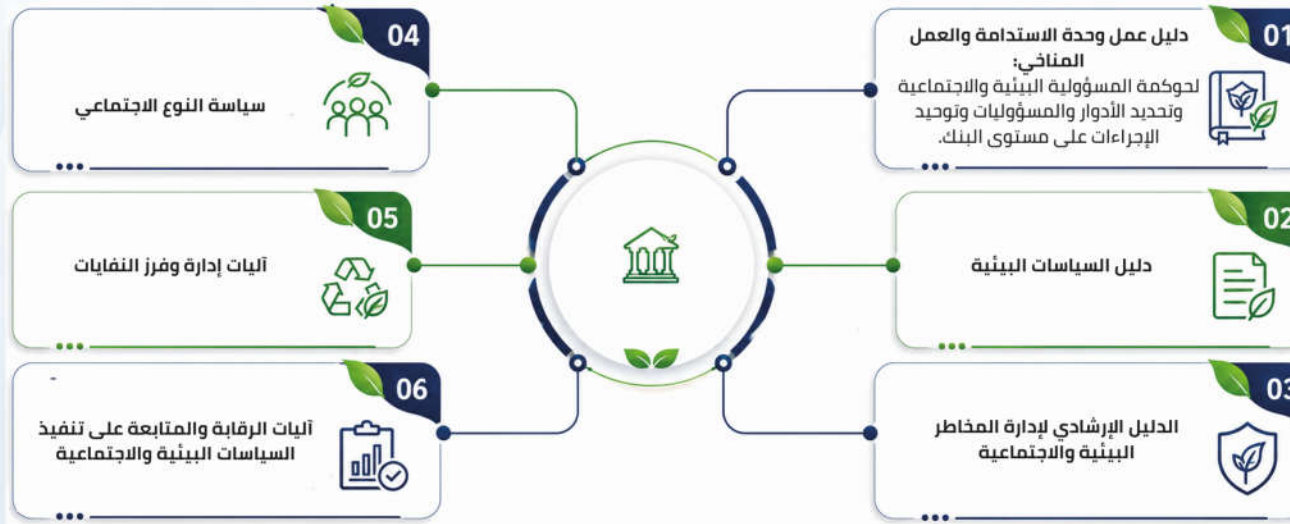
وفي هذا السياق، شهد عام 2025م خطوة مؤسسية استراتيجية تمثلت في إنشاء وحدة الاستدامة والعمل المناخي كوحدة متخصصة تقود جهود البنك في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية والعمل المناخي، وتعمل على تنسيق مبادرات الاستدامة عبر مختلف إدارات البنك. كما أسهمت الوحدة في تطوير منهجية عمل مؤسسية للاستدامة، وتعزيز التكامل بين السياسات البيئية والاجتماعية والعمليات التشغيلية والتمويلية للبنك.





الإطار المؤسسي للحوكمة البيئية والاجتماعية

يعتمد بنك الأمل إطاراً مؤسسياً لإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية يهدف إلى ضمان دمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية للأنشطة الاقتصادية في القرارات التمويلية، وتعزيز ممارسات التمويل المسؤول. ويتضمن هذا الإطار مجموعة من السياسات والأدلة التنظيمية التي تنظم إدارة القضايا البيئية والاجتماعية داخل البنك، من أبرزها:



كما تظطلع وحدة الاستدامة والعمل المناخي بالتنسيق مع لجنة المسؤولية البيئية والاجتماعية و الإدارات ذات العلاقة على متابعة تطبيق هذه السياسات وتعزيز الامتثال لها ضمن العمليات التشغيلية والتمويلية للبنك. وقد قامت وحدة الاستدامة والعمل المناخي خلال عام 2025م بتنفيذ تقييم داخلي لمستوى التزام الإدارات المختلفة بتطبيق السياسات البيئية والاجتماعية، بهدف تحديد نقاط القوة والتحديات وتطوير التوصيات اللازمة لتعزيز التطبيق الفعلي لهذه السياسات.



دمج تقييم المخاطر البيئية والاجتماعية في عمليات التمويل

ضمن جهود البنك لتعزيز إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية، تم تطوير أداة التصنيف البيئي والاجتماعي لتقييم المخاطر المرتبطة بالمشاريع والأنشطة الاقتصادية التي يتم تمويلها، وقد تم دمج هذه الأداة ضمن نموذج التقييم الائتماني (CAP Model) المستخدم في إدارة التمويل، بحيث تصبح عملية تقييم المخاطر البيئية والاجتماعية ضمن دورة اتخاذ القرار الائتماني.

يساعد هذا الدمج في:

اتخاذ التدابير المناسبة للتخفيف من المخاطر المحتملة

تحديد المخاطر البيئية والاجتماعية المحتملة للمشاريع الممولة

توجيه التمويل نحو الأنشطة الاقتصادية الأكثر استدامة

تصنيف المشاريع وفق مستويات المخاطر المختلفة

ويُعَدُّ هذا التكامل خطوة أساسية في ترسيخ الاعتبارات البيئية والاجتماعية ضمن منظومة التمويل في البنك.

دمج اعتبارات النوع الاجتماعي

يولي بنك الأمل أهمية خاصة لتعزيز المساواة بين الجنسين والعدالة في الوصول إلى الفرص ضمن سياساته وبرامجه المؤسسية، إدراكاً للدور المحوري الذي تلعبه المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا الإطار، قام البنك بإعداد سياسة النوع الاجتماعي بهدف دمج اعتبارات المساواة بين الجنسين في مختلف عمليات البنك وسياساته، بما يضمن الوصول العادل إلى الخدمات المالية وتعزيز تكافؤ الفرص بين النساء والرجال. كما تدعم هذه السياسة جهود البنك في تصميم المنتجات والخدمات المالية وغير المالية التي تراعي احتياجات النساء وتساهم في تعزيز مشاركتهن الاقتصادية.

إدارة النفايات والممارسات البيئية التشغيلية

ضمن التزامه بتقليل الأثر البيئي لأنشطته التشغيلية، طوّر البنك آلية لفرز وإدارة النفايات داخل مقراته المختلفة، بهدف تعزيز الممارسات البيئية المسؤولة وتحسين إدارة الموارد.

تحسين الوعي البيئي لدى الموظفين

03

تعزيز ممارسات إعادة التدوير وإدارة المخلفات

02

تقليل النفايات الناتجة عن الأنشطة التشغيلية

01

وتهدف هذه الآلية إلى:

كما يعمل البنك على تعزيز ثقافة الاستدامة داخل بيئة العمل من خلال المبادرات البيئية الداخلية التي تساهم في تحسين البيئة التشغيلية.



بناء القدرات ونشر الوعي المؤسسي

إيماناً بأهمية بناء القدرات المؤسسية في مجال الاستدامة، قام البنك خلال عام 2025م بتنفيذ برنامج تدريبي استهدف جميع موظفي البنك لتعزيز فهمهم للسياسات البيئية والاجتماعية وآليات تطبيقها ضمن العمليات اليومية. كما أطلقت وحدة الاستدامة والعمل المناخي حملة توعوية عبر القنوات الداخلية والخارجية للبنك لنشر الوعي بأهمية القضايا البيئية والاجتماعية بين الموظفين وعملاء والمجتمع. وتتوجاً لجهود التوعية وتعزيز ثقافة الاستدامة، أطلق البنك حملة ترويج وتوعية واسعة النطاق للتعريف بأهداف التنمية المستدامة (SDGs) وإبراز إسهامات البنك المباشرة في تحقيقها على المستوى المحلي. وقد أسهمت هذه الجهود في تعزيز الثقافة المؤسسية للاستدامة وترسيخ مفهوم المسؤولية البيئية والاجتماعية لدى موظفي وعملاء البنك.

مبادرات الاستدامة في العمليات التشغيلية

إلى جانب تطوير السياسات المؤسسية، نفذ البنك عددًا من المبادرات لتعزيز الاستدامة في عملياته التشغيلية. ومن أبرز هذه المبادرات التوسع في استخدام الطاقة الشمسية في عدد من فروع البنك، بما في ذلك فروع تعز والمكلا وسيئون، بهدف زيادة الاعتماد على مصادر الطاقة النظيفة وتقليل الانبعاثات والتكاليف التشغيلية المرتبطة باستهلاك الطاقة التقليدية. كما أطلق البنك مبادرة لزراعة الأشجار في مقراته المختلفة بهدف تحسين جودة الهواء وتعزيز البيئة الصحية داخل بيئة العمل. وفي إطار تعزيز الشفافية المؤسسية، تم إنشاء صفحة مخصصة لوحدة الاستدامة والعمل المناخي على الموقع الإلكتروني للبنك لعرض مبادرات البنك في مجال الاستدامة وتعزيز التواصل مع الجمهور الخارجي.

المشاركة في المبادرات الوطنية للعمل المناخي

حرص بنك الأمل على المشاركة في المبادرات الوطنية المتعلقة بقضايا التغير المناخي والطاقة المستدامة، بما يعزز دوره كمؤسسة مالية داعمة للتحول نحو اقتصاد منخفض الانبعاثات. ومن أبرز هذه المشاركات خلال عام 2025م:

01 المشاركة في ورشة تدشين الاستراتيجية طويلة الأجل للتنمية منخفضة الانبعاثات التي نظمتها الهيئة العامة لحماية البيئة.

02 المشاركة في الورشة الافتتاحية لإعداد الخطة الوطنية للتكيف مع تغير المناخ (NAP) بالتعاون مع وزارة المياه والبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

03 المشاركة في مؤتمر الطاقة الوطني الأول لتعزيز الحوار حول التحول نحو الطاقة النظيفة وفرص التمويل المناخي.



تطوير منظومة الإفصاح والاستدامة

شهد عام 2025م إنجازاً مؤسسياً مهماً تمثل في إعداد أول تقرير استدامة لبنك الأمل عن العام 2024م، والذي تم تطويره وفق أفضل الممارسات الدولية المعتمدة في مجال الإفصاح عن الاستدامة. وقد تم إعداد التقرير بالاستناد إلى معايير المبادرة العالمية للتقارير (GRI Standards 2021)، ويمثل هذا التقرير خطوة مهمة نحو تعزيز الشفافية المؤسسية وتطوير منظومة التقارير المتعلقة بالاستدامة داخل البنك.

الشراكات والتعاون الدولي :

1- الشراكات المنجزة:

في إطار الجهود الرامية إلى توسيع نطاق العمل التنموي والمستدام واستهداف المجتمعات الضعيفة والهشة بالشراكة مع عدد من الشركاء المحليين والدوليين، فقد حقق البنك عدة شراكات أهمها:

- توقيع اتفاقية لتطوير وبناء منصة إلكترونية للتمويل بالشراكة مع المرفق السويسري لبناء القدرات (SCBF) وبرنامج الإيفند (AGFUND).
- توقيع اتفاقية شراكة مع مؤسسة بناء للتنمية لتنفيذ مشروع في سبل العيش المستدامة لذوي الاحتياجات الخاصة بالإضافة إلى توقيع اتفاقية مشروع الصندوق الدوار للتنمية الاقتصادية المحلية مع مؤسسة ائتلاف الخير للإغاثة الإنسانية بتمويل من الاتحاد الأوروبي the EU ودعم من برنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP).

2- المساهمات المعرفية والجوائز الدولية :

- قام البنك خلال العام 2025م بإعداد ونشر دراسة بحثية متخصصة حول التوأمة بين الخدمات المالية وغير المالية تحت عنوان " The Influence of Adopting TWIN Modality Conducted by AMB and Reyadah on Boosting Economic Inclusion in Yemen "
- تقديرًا لجهوده في تبني ممارسات التمويل الأخضر والمستدام، فقد توج البنك بجائزة أفضل ممول مستدام للعام 2025م من منتدى تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة (SME Finance Forum).
- كما دخل البنك ضمن القائمة المختصرة لجوائز الصمود المناخي الإقليمية (Climate Resilience Award - Cop30 Regional Prize).
- في إطار استقطاب المانحين وعرض تجربة البنك التنموية دولياً، نظم البنك في شهر ديسمبر 2025م ندوة متخصصة بالتعاون مع المنظمة العالمية (DevelopmentAid) قدم البنك من خلالها عرضاً شاملاً لجهوده في مجال الشمول المالي والتنمية المستدامة.





البصمة التشغيلية والبيئية للبنك

إدارة الأثر البيئي للعمليات التشغيلية

إلى جانب دوره في توسيع نطاق التمويل الأخضر، يعمل بنك الأمل على إدارة الأثر البيئي لعملياته التشغيلية ضمن إطار مؤسسي للاستدامة البيئية من خلال تحسين كفاءة استخدام الطاقة والموارد، وتعزيز استخدام مصادر الطاقة النظيفة في فروع البنك، إضافة إلى تنفيذ مبادرات بيئية داخلية تسهم في تحسين بيئة العمل وتقليل الأثر البيئي للأنشطة التشغيلية. وتندرج هذه الجهود ضمن توجه البنك نحو دمج الاعتبارات البيئية في العمليات المؤسسية اليومية وتعزيز الممارسات المسؤولة بيئياً داخل بيئة العمل.

إدارة الطاقة واستهلاك الكهرباء

عمل البنك خلال عام 2025م على متابعة استهلاك الكهرباء في الإدارة العامة والفروع والمكاتب المختلفة بهدف تحسين كفاءة استخدام الطاقة وتعزيز الإدارة المستدامة للموارد، حيث بلغ إجمالي استهلاك الكهرباء من الشبكة العامة 301,302 كيلوواط/ ساعة خلال العام 2025م، ويمثل رصد هذه البيانات خطوة مهمة في بناء قاعدة معلومات بيئية تساعد البنك على تحسين إدارة استهلاك الطاقة وتطوير ممارسات تشغيلية أكثر كفاءة واستدامة.

استهلاك الوقود والانبعاثات الكربونية المباشرة

التزاماً بتطوير منظومة القياس والإفصاح البيئي، بدأ البنك برصد وتحليل استهلاكه المباشر من الوقود ضمن العمليات التشغيلية (المولدات الكهربائية ومركبات البنك). وخلال عام 2025م، بلغ إجمالي الاستهلاك 3,317 لتراً من البترول و13,719 لتراً من الديزل. وبناءً على المعاملات القياسية الدولية، تُقدر البصمة الكربونية الناتجة عن هذا الاستهلاك (Scope 1) بحوالي 44.43 طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون (tCO_2e). وبعد هذا الرصد خطوة تأسيسية لوضع مستهدفات مستقبلية لخفض البصمة الكربونية التشغيلية.

التوسع في استخدام الطاقة الشمسية

في إطار توجه البنك نحو تقليل الأثر البيئي لعملياته التشغيلية، يواصل البنك التوسع المنهجي في استخدام الطاقة الشمسية كمصدر بديل للطاقة في عدد من فروع ومكاتبه. وخلال عام 2025م بلغت كمية الطاقة المستخدمة في الفروع المزودة بأنظمة الطاقة الشمسية 156,750 كيلوواط ساعة، كما بلغ عدد الفروع التي تعتمد على الطاقة النظيفة 5 فروع.



ويسهم استخدام الطاقة الشمسية في تحقيق عدد من الفوائد البيئية والتشغيلية، من أبرزها:

- تقليل الاعتماد على الكهرباء المنتجة من مصادر تقليدية.
- خفض الأثر البيئي المرتبط باستهلاك الطاقة في العمليات التشغيلية.
- دعم استخدام مصادر الطاقة المتجددة داخل المؤسسة.

وبناءً على تقدير أولي لعامل الانبعاثات المرتبط بإنتاج الكهرباء التقليدية، فإن استخدام الطاقة الشمسية في هذه الفروع ساهم في تجنب انبعاث ما يقارب 78 طناً من ثاني أكسيد الكربون خلال عام 2025م، بما يعكس الأثر الإيجابي لاعتماد حلول الطاقة النظيفة ضمن العمليات التشغيلية للبنك. كما يعكس هذا التوجه تكاملاً بين دور البنك في تمويل حلول الطاقة النظيفة للعملاء من جهة، واعتماد هذه الحلول داخل عملياته المؤسسية من جهة أخرى.



إدارة الموارد وتقليل استخدام الورق

يعمل البنك على تعزيز الاستخدام المسؤول للموارد من خلال تنفيذ ممارسات مرتبطة بإعادة التدوير وتقليل النفايات الناتجة عن الأنشطة التشغيلية، حيث تم خلال عام 2025م إعادة تدوير 470 كجم من الورق، ما ساهم في تقليل الهدر وتعزيز ثقافة الاستخدام الرشيد للموارد داخل البنك. كما يسهم التوسع في استخدام الحلول الرقمية وأتمتة العمليات في تقليل الاعتماد على الوثائق الورقية ضمن العمليات المؤسسية. ويواصل البنك الاستثمار في تطوير أنظمته التقنية والتحول نحو الإجراءات الرقمية، بما يشمل:

- أتمتة عدد متزايد من العمليات التشغيلية والخدمات البنكية.
- تطوير الأنظمة الرقمية المرتبطة بإدارة البيانات والوثائق.
- تعزيز استخدام المنصات الإلكترونية في تقديم الخدمات المالية.
- تقليل استخدام الورق في العمليات اليومية.
- تحسين كفاءة الإجراءات التشغيلية.
- دعم التحول نحو نموذج عمل أكثر استدامة واعتماداً على الحلول الرقمية.

وتسهم هذه
الجهود في



مبادرة التشجير وتحسين بيئة العمل

في إطار تعزيز الممارسات البيئية داخل البنك وتحسين بيئة العمل، قادت وحدة الاستدامة والعمل المناخي مبادرة داخلية للتشجير تهدف إلى تعزيز المساحات الخضراء داخل مقرات البنك وتحسين البيئة الداخلية، وشملت هذه المبادرة زراعة وصيانة 58 شجرة داخل مرافق ومباني البنك خلال العام 2025م.

وتهدف هذه المبادرة إلى تحقيق عدد من الآثار الإيجابية، من أبرزها:

- تحسين جودة البيئة الداخلية في أماكن العمل.
- تعزيز الوعي البيئي لدى الموظفين.
- المساهمة في توفير بيئة عمل أكثر صحة واستدامة.

تطوير منظومة القياس البيئي

يواصل البنك العمل على تطوير منظومة داخلية لقياس المؤشرات البيئية المرتبطة بعملياته التشغيلية، بما يشمل استهلاك الطاقة وإدارة الموارد والانبعاثات الكربونية.

ويمثل عام 2025م محطة مفصلية في بناء قاعدة بيانات بيئية شاملة؛ حيث توسع نطاق القياس ليشمل الانبعاثات الكربونية المباشرة الناتجة عن استهلاك الوقود (النطاق 1) إلى جانب استهلاك الطاقة والموارد، مما يعزز قدرة البنك على تتبع أثره البيئي الفعلي وتحسين الإفصاح ضمن تقارير الاستدامة المستقبلية. ومن المتوقع أن يساهم تطوير هذه المنظومة في تمكين البنك من توسيع نطاق الإفصاح البيئي في التقارير القادمة، بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية في مجال الاستدامة المؤسسية.



سلسلة التوريد المستدامة والمشتريات الخضراء

يعتمد بنك الأمل إطاراً مؤسسياً لإدارة المشتريات وسلسلة التوريد بما يعزز الحوكمة والشفافية والاستدامة. ويحرص البنك على أن تتم عمليات المشتريات وفق سياسات وإجراءات واضحة بما يضمن كفاءة استخدام الموارد المالية، وتعزز النزاهة والشفافية في التعامل مع الموردين، مع مراعاة الأثر الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المرتبط بسلسلة التوريد. ومن خلال هذه الممارسات، يوجه البنك قدرته الشرائية بما يدعم الاقتصاد المحلي ويعزز انتشار الممارسات المستدامة في السوق.

دعم الاقتصاد المحلي من خلال المشتريات

ركز البنك خلال العام 2025م على منح الأولوية للتعامل مع الموردين المحليين ومقدمي الخدمات المحليين، بما يسهم في تنشيط الاقتصاد الوطني وتوسيع فرص الأعمال أمام الشركات المحلية، خاصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة. ويعزز هذا التوجه بناء شراكات طويلة الأمد مع الموردين المحليين، كما يسهم في دعم استقرار سلاسل التوريد المرتبطة بعمليات البنك، ويخلق في الوقت ذاته فرصاً اقتصادية إضافية داخل الأسواق المحلية.

دمج الاعتبارات البيئية في قرارات الشراء (المشتريات الخضراء)

يدرك البنك أن قرارات الشراء يمكن أن تسهم في الحد من الأثر البيئي للعمليات التشغيلية، ولذلك يحرص على مراعاة الجوانب البيئية عند اختيار السلع والخدمات ضمن معايير محددة ومعتمدة. وفي إطار تعزيز هذا التوجه، تشير التقديرات الداخلية للبنك إلى أن نحو 75% من إجمالي المشتريات خلال عام 2025م تضمنت اعتبارات مرتبطة بالاستدامة البيئية وكفاءة استخدام الموارد. وتشمل هذه المشتريات الأجهزة والتقنيات الحديثة الموفرة للطاقة، وحلول التكنولوجيا الرقمية، والمواد المكتبية القابلة لإعادة التدوير، وتجهيزات تدعم استخدام طول الطاقة النظيفة في مرافق البنك. وبالعكس هذا التوجه حرص البنك على دمج مبادئ الاستدامة في عملياته وسلسلة التوريد، بما يسهم في تقليل الأثر البيئي لأنشطته المؤسسية.

الشفافية والمساءلة في المشتريات

تخضع عمليات الشراء في البنك لإجراءات واضحة تضمن الشفافية في جميع مراحل التعاقد والتوريد، بما يشمل توثيق عمليات الشراء وإخضاعها للضوابط الرقابية الداخلية. كما تخضع هذه العمليات لآليات المراجعة الداخلية التي تهدف إلى تعزيز النزاهة المؤسسية وضمان الاستخدام الأمثل للموارد. وتسهم هذه الممارسات في تعزيز ثقة الشركاء والموردين وأصحاب المصلحة، كما تدعم التزام البنك بتطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة.



من الفكرة إلى الأثر..

نقود التحول نحو الطاقة النظيفة والزراعة المستدامة.

الحوكمة وإدارة المخاطر





إدارة المخاطر المؤسسية

يعتمد بنك الأمل إطاراً متكاملاً للحوكمة وإدارة المخاطر والامتثال، لضمان الاستقرار المؤسسي واستدامة خدماته المالية والنموية . وخلال عام 2025م، واصل البنك تطوير أطر الحوكمة والرقابة الداخلية بما يتماشى مع المتطلبات التنظيمية وأفضل الممارسات الدولية ، مع التركيز على تعزيز ثقافة الامتثال، وتطوير أدوات إدارة المخاطر، وتحسين نظم المتابعة والتقييم والجودة المؤسسية. كما يساهم التكامل بين وظائف الرقابة المختلفة في دعم قدرة البنك على إدارة المخاطر بفعالية وتعزيز مرونته المؤسسية في بيئة تشغيلية تتسم بالتحديات.

إدارة المخاطر

واصلت إدارة المخاطر خلال عام 2025م تعزيز دورها كمكوّن أساسي في منظومة الحوكمة والرقابة داخل البنك، من خلال تطوير الأطر التنظيمية لإدارة المخاطر وتوفير التقارير التحليلية الداعمة للإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة.

وشملت أبرز الجهود في هذا المجال:



كما عملت الإدارة على تنظيم الصلاحيات المرتبطة بالوظائف المختلفة بعد إطلاق النظام البنكي الجديد، بما يعزز مبدأ الفصل بين المهام ويساهم في تقوية الضوابط الرقابية والحد من المخاطر التشغيلية.



مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (AML)

واصل قسم الالتزام خلال عام 2025م تطوير وتحديث السياسات والإجراءات المرتبطة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بما يتوافق مع الأطر التنظيمية التالية:



وشملت هذه الجهود تحديث عدد من السياسات والإجراءات التنظيمية، من أبرزها:



كما انضم البنك خلال عام 2025م إلى نظام فحص العقوبات المرتبط بالسويفت (TSS) لتعزيز الرقابة على العمليات المالية والحد من المخاطر المرتبطة بالمعاملات الدولية.

الرقابة على العمليات عالية المخاطر

يولى قسم الالتزام مهام الرقابة والمتابعة اليومية للعمليات المصرفية ذات المخاطر المرتفعة، بما يشمل مراجعة حسابات الكيانات الاعتبارية والتعامل مع استفسارات الجهات الرقابية والبنوك المراسلة.



ثقافة الامتثال وأخلاقيات العمل

يحرص البنك على تعزيز ثقافة الامتثال والنزاهة المؤسسية من خلال برامج تدريبية متخصصة تهدف إلى رفع مستوى الوعي بمتطلبات الامتثال ومكافحة الجرائم المالية وأخلاقيات العمل، وخلال العام 2025م شارك في هذه البرامج أكثر من 200 موظف من خلال دورات حضورية وإلكترونية بالتعاون مع معهد الدراسات المصرفية .

تعزيز مبادئ النزاهة وحماية البيانات

يحرص البنك وبشكل مستمر على تعزيز مبادئ النزاهة لدى موظفيه من خلال التدريب المستمر والمتكرر على المفاهيم الخاصة بالالتزام بالنظم والقوانين والسياسات الداخلية والخارجية والتي شملت الاتي :

موظفين تم تدريبهم
في أمن المعلومات
وحماية البيانات.

7

موظفاً تم
تدريبهم في
إدارة المخاطر.

11

موظفاً تم تدريبهم
في مجالات أخلاقيات
العمل ومكافحة
الفساد.

147

موظفاً تم تدريبهم
في مجالات الامتثال
ومكافحة غسل
الأموال.

92

مؤشرات النزاهة المؤسسية

عدد الشكاوي المتعلقة
ببيانات العملاء

0

عدد حوادث الفساد
المثبتة

عدد حوادث التمييز المثبتة



الرقابة والتدقيق الداخلي

المراجعة الداخلية والرقابة المؤسسية

تضطلع إدارة المراجعة الداخلية بدور محوري في تعزيز بيئة الرقابة المؤسسية من خلال تنفيذ برامج مراجعة مبنية على المخاطر وتقييم فعالية أنظمة الرقابة الداخلية. وخلال عام 2025م تم تنفيذ خطة المراجعة السنوية المعتمدة بنسبة إنجاز بلغت 92.33%.

وشملت أنشطة المراجعة ما يلي:



كما شملت مهام المتابعة المرتبطة بعمل المراجعة الداخلية:

و أسهمت هذه الجهود بشكل مباشر في تعزيز فعالية منظومة الرقابة الداخلية وتحسين متابعة تنفيذ التوصيات الرقابية داخل البنك.

تطوير القدرات المهنية لفريق المراجعة

في إطار تعزيز الكفاءة المهنية لفريق المراجعة الداخلية، شارك موظفو الإدارة في عدد من البرامج التدريبية والتأهيلية. وشملت جهود بناء القدرات خلال العام 2025م ما يلي:-





الامتثال لمعايير الرقابة الشرعية

تعد الرقابة الشرعية جزءاً أساسياً من منظومة الحوكمة في البنك، حيث تضمن توافق جميع العمليات و المنتجات مع أحكام الشريعة الإسلامية وتعزيز ثقة المتعاملين مع البنك، وتحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية في المعاملات المالية. وانطلاقاً من مسؤوليات إدارة الرقابة الشرعية، فقد نفذت خلال العام 2025م العديد من الأعمال والإجراءات المتعلقة بالضبط والرقابة الشرعية على التعاملات المالية التي نفذها البنك، والتي شملت التالي:-



التدريب والتأهيل

- تنفيذ برامج تدريبية وورش عمل للموظفين:
- أساسيات الصرفة الإسلامية.
- الضوابط الشرعية.
- آليات التطبيق العملي في الفروع.
- تقديم تدريب ميداني لتعزيز الرقابة الوقائية قبل تنفيذ العمليات.

مراجعة التعديلات البرمجية

- مراجعة التعديلات في النظام الآلي الجديد المرتبط بالعمليات المصرفية.
- التأكد من عدم تعارض التحديثات مع الضوابط الشرعية.
- المتابعة المستمرة لأي تحديثات مستقبلية لضمان الامتثال الشرعي.

تطوير المنتجات التمويلية

- المشاركة في تطوير منتجات تمويلية جديدة متوافقة مع الشريعة.
- الانتهاء من أعمال التطوير البرمجي لمنتج التولية في النظام البنكي الجديد.
- التنسيق مع الإدارات الفنية لضمان توافق الأنظمة والمنتجات مع الضوابط الشرعية.
- تقديم المعالجات الشرعية للتحديات التشغيلية المرتبطة بالمنتجات.

التدقيق الشرعي

- تنفيذ تدقيق شرعي شامل على أعمال البنك خلال العام 2025م.
- رصد الملاحظات الشرعية والإجرائية وتحليلها.
- إعداد تقارير تدقيق تفصيلية تتضمن:
- الملاحظات والمعالجات.
- متابعة تنفيذ المعالجات والتأكد من تصحيح المخالفات.

الرقابة على العمليات المصرفية

- مراجعة وتدقيق العمليات والمنتجات المالية للتأكد من توافقها مع الضوابط الشرعية.
- فحص السياسات والإجراءات والتعليمات الداخلية المتعلقة بالعمل المصرفي.
- إصدار التوجيهات الشرعية لضبط آليات تنفيذ المنتجات (مثل التمويل، الخدمات الإلكترونية).
- متابعة مدى التزام الإدارات والفروع بالتعليمات الشرعية وتقليل المخاطر الشرعية.
- متابعة عمليات التمويل والنحويل الخارجي من منظور شرعي.



المتابعة والتقييم وإدارة الجودة المؤسسية

تأسيس وحدة المتابعة والتقييم وضبط الجودة

يعتمد بنك الأمل منهجية مؤسسية قائمة على البيانات في إدارة الأداء والجودة بما يعزز الكفاءة التشغيلية ويرفع جودة الخدمات المقدمة. وشهد عام 2025م تأسيس وحدة المتابعة والتقييم وإدارة الجودة المؤسسية، في خطوة تعكس توجه البنك نحو الانتقال إلى إدارة أداء مؤسسية متكاملة قائمة على البيانات والجودة. وقد تم تطوير هذه المنظومة بما يتماشى مع أفضل الممارسات والمعايير الدولية، بما في ذلك مبادئ إدارة الجودة (ISO 9001)، ومعايير التقييم المعتمدة لدى لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD-DAC)، إضافة إلى معايير حماية العملاء الصادرة عن مبادرة CERISE+SPTF، وذلك في إطار نظام إدارة الجودة المؤسسية (QMS) الذي يعمل البنك على تطويره وتطبيقه.

إدارة الأداء المؤسسي

يعتمد البنك على نظام دوري لمتابعة الأداء على مستوى الفروع والإدارات، يتيح قياس مستوى الإنجاز مقارنة بالمستهدفات المعتمدة، ورصد التغيرات في الأداء بشكل مستمر. و أسهم هذا النهج في:

01 تعزيز وضوح الأداء المؤسسي على مختلف المستويات.

02 تمكين الفروع والإدارات من تحسين أدائها بشكل مستمر.

03 الاستجابة المبكرة للتحديات التشغيلية واتخاذ الإجراءات التصحيحية.

تعزيز موثوقية البيانات

إيماناً بأهمية البيانات في دعم القرار، عمل البنك على تطوير آليات التحقق من جودة البيانات المؤسسية، والتي تقوم على تحليل البيانات وعمل المقارنات بين المصادر المختلفة بما يضمن دقتها واتساقها. وقد انعكس ذلك في:

01 تحسين موثوقية التقارير المؤسسية.

02 تعزيز القرارات المبنية على البيانات.

03 دعم كفاءة التخطيط والمتابعة.



تحسين تجربة العملاء وجودة الخدمات

تم تطوير آليات متابعة جودة الخدمات المقدمة للعملاء، بما يشمل متابعة الشكاوى وقياس مستوى رضا العملاء وتحسين الإجراءات التشغيلية. وقد ساهمت هذه الجهود في:

01

الارتفاع بتجربة العملاء.

02

تسريع الاستجابة لاحتياجات العملاء.

03

تعزيز الثقة في الخدمات المقدمة لعملاء البنك.

قياس الأثر التنموي

لا يقتصر دور بنك الأمل للتمويل الأصغر على تقديم الخدمات المالية، بل يمتد إلى قياس أثرها على حياة المستفيدين بما يعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. وخلال عام 2025م، واصل البنك تنفيذ أنشطة متابعة ما بعد التمويل لتقييم التغيرات في الدخل والنشاط الاقتصادي واستدامة المشاريع الممولة، إضافة إلى قياس أثرها على سبل العيش والاستقرار المعيشي للأسر المستفيدة.

وأظهرت النتائج أثراً إيجابياً ملموساً؛ حيث أفاد 65% من العملاء بزيادة دخلهم، وتمكن 48% من توسيع أنشطتهم الاقتصادية، فيما تحسن مستوى المعيشة لدى 75% من المستفيدين، وساهم التمويل في إيجاد فرص عمل جديدة لـ 35% منهم. كما أشار 40% من العملاء إلى تحسن استقلالهم المالي وانخفاض اعتمادهم على مصادر التمويل غير الرسمية، مما يعزز اندماجهم في النظام المالي الرسمي.

ويعتمد البنك في قياس الأثر على أفضل الممارسات الدولية، بما يساهم في تطوير البرامج والخدمات وتعزيز استدامتها. وتؤكد النتائج أن الأثر المتحقق لا يرتبط بالتمويل فقط، بل بالنموذج التكاملية الذي يجمع بين التمويل والخدمات غير المالية، بما في ذلك التدريب وبناء القدرات، لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام للمستفيدين.

إدارة الجودة والتحسين المستمر

واصل البنك تطوير منظومة إدارة الجودة المؤسسية (QMS)، من خلال توحيد الإجراءات وتحسين كفاءة العمليات وتعزيز الانضباط المؤسسي. ويهدف ذلك إلى:

01

ضمان تقديم خدمات مالية موثوقة وعالية الجودة.

02

رفع كفاءة العمليات التشغيلية

03

ترسيخ ثقافة التحسين المستمر داخل البنك

وقد أسهمت هذه المنظومة في تمكين البنك من الانتقال من متابعة الأداء إلى إدارته بشكل استباقي، بما يعزز قدرته على تحسين خدماته وتحقيق أثر تنموي مستدام.

الأثر التنموي والتطلعات المستقبلية





الأثر التنموي لأنشطة البنك

- ✓ دعم المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر من خلال توفير التمويل اللائم لاحتياجات رواد الأعمال وأصحاب المشاريع الإنتاجية.
- ✓ تعزيز الشمول المالي عبر توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية للفئات غير المخدومة أو محدودة الوصول إلى القطاع المصرفي.
- ✓ تمكين المرأة اقتصادياً من خلال دعم مشاركة النساء في الأنشطة الاقتصادية وتسهيل وصولهن إلى التمويل والخدمات المالية.
- ✓ دعم المجتمعات المحلية من خلال تمويل الأنشطة الاقتصادية التي تسهم في خلق فرص عمل وتحسين مستويات الدخل.
- ✓ تعزيز استدامة المشاريع الصغيرة عبر التكامل بين التمويل والخدمات غير المالية المقدمة من خلال مؤسسة ريادة.

التحول نحو الصيرفة المستدامة

- ✓ دعم التمويل الزراعي بما يسهم في تعزيز الأمن الغذائي وتحسين سبل العيش في المجتمعات الريفية.
- ✓ تمويل أنظمة الطاقة الشمسية والتقنيات النظيفة لتحسين الوصول إلى الطاقة في المناطق التي تعاني من محدودية خدمات الكهرباء.
- ✓ تطوير سياسات وإجراءات إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية بما يعزز دمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية في القرارات التمويلية.
- ✓ تنفيذ مبادرات مؤسسية تهدف إلى تقليل الأثر البيئي للعمليات التشغيلية للبنك وتعزيز كفاءة استخدام الموارد.

تطلعات استراتيجية في الاستدامة والعمل المناخي

- ✓ دمج معايير الاستدامة (ESG): الإشراف على تطبيق المعايير البيئية والاجتماعية في كافة القرارات الاستثمارية والائتمانية للبنك.
- ✓ الشراكات المناخية الدولية: تمثيل البنك أمام الجهات المانحة والصادق المناخية العالمية، بما فيها صندوق المناخ الأخضر (GCF).
- ✓ ابتكار التمويل الأخضر: قيادة وتوجيه جهود تصميم وتطوير منتجات وحلول تمويلية مستدامة تدعم التكيف المناخي والتحول البيئي.
- ✓ قياس الأثر والبصمة الكربونية: قياس البصمة التشغيلية للبنك وتطوير الإفصاح المؤسسي وتقارير الاستدامة.
- ✓ مأسسة العمل المناخي: تحويل جهود الاستدامة إلى عمل مؤسسي منظم وقابل للقياس والتطوير المستمر بدل المبادرات المتفرقة.

تطلعات استراتيجية في تعزيز الشمول المالي

- ✓ توسيع نطاق الشمول المالي والوصول إلى الفئات غير المخدومة بالخدمات المالية.
- ✓ تطوير منتجات مالية مبتكرة تلبي احتياجات المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر.
- ✓ تعزيز التمويل الأخضر والطاقة المتجددة ضمن محفظة التمويل.
- ✓ دعم التحول الرقمي في الخدمات المالية لتحسين كفاءة العمليات وتعزيز تجربة العملاء.
- ✓ تطوير القدرات المؤسسية ورأس المال البشري بما يدعم استدامة النمو المؤسسي للبنك.

الالتزام بالاستدامة طويلة المدى

- ✓ سيواصل بنك الأمل التزامه بدوره التنموي كمؤسسة مالية تسهم في دعم الاقتصاد المحلي وتعزيز فرص النمو للمشاريع الصغيرة ورواد الأعمال.
- ✓ ومن خلال دمج مبادئ الاستدامة في استراتيجيته المؤسسية، يستهدف البنك تعزيز أثره الاجتماعي والاقتصادي، والمساهمة في بناء اقتصاد أكثر شمولاً واستدامة، بما ينعكس إيجاباً على المجتمعات المحلية التي يخدمها.

الملحقات

فهرس إفصاحات المبادرة العالمية لتقارير الاستدامة (GRI)

بيان الاستخدام	أعدّ بنك الأمل للتمويل الأصغر (AMB) التقرير عن الفترة من 1 يناير إلى 31 ديسمبر 2025، مع الإشارة إلى (reference to) معايير المبادرة العالمية لتقارير الاستدامة (GRI Standards).
معياري 1 GRI المستخدم	المعيار الأساسي 1 GRI: المبادئ الأساسية 2021.
التأكيد الخارجي	تمت المراجعة والتحقق من المعلومات الواردة في تقرير الاستدامة هذا داخلياً من قبل بنك الأمل للتمويل الأصغر. لم يتم إجراء أي تأكيد خارجي لنسخة عام 2025م.

معياري المبادرة العالمية (GRI Standard)	الإفصاح (Disclosure)	الموقع في التقرير	أهداف التنمية المستدامة (SDGs) ذات العلاقة
الإفصاحات العامة (GRI 2) 2021	2-1 تفاصيل المنظمة	صفحة 10	-
	2-2 الكيانات المدرجة في تقرير الاستدامة	صفحة 6	-
	2-3 فترة التقرير ودوريته ونقطة الاتصال	صفحة 6	-
	2-4 إعادة صياغة المعلومات (إن وجدت)	صفحة 7	-
	2-5 التأكيد الخارجي	صفحة 6	-
	2-6 الأنشطة وسلسلة القيمة وعلاقات العمل	صفحة 20, 58	الهدف 8 (العمل اللائق ونمو الاقتصاد).
	2-7 الموظفون	صفحة 33	الهدف 8 (العمل اللائق ونمو الاقتصاد).
	2-9 هيكل الحوكمة وتشكيله	صفحة 61, 51	الهدف 16 (المؤسسات القوية).
	2-11 رئيس أعلى سلطة حوكمة	صفحة 8	الهدف 16 (المؤسسات القوية).
	2-12 دور أعلى سلطة حوكمة في الإشراف على إدارة الأثر	صفحة 50	الهدف 16 (المؤسسات القوية).
	2-22 بيان حول استراتيجية التنمية المستدامة	صفحة 68, 9, 8	الهدف 8 والهدف 17 (الشراكات).
	2-23 الالتزامات السياسية	صفحة 62, 40	الهدف 16 (المؤسسات القوية).
	2-24 دمج الالتزامات السياسية	صفحة 52	الهدف 16 (المؤسسات القوية).
	2-26 آليات التماس المشورة وإثارة المخاوف	صفحة 40, 7	الهدف 16 (المؤسسات القوية).
	2-27 الامتثال للقوانين واللوائح	صفحة 62	الهدف 16 (المؤسسات القوية).
	2-28 العضويات في الجمعيات والمنظمات	صفحة 54	الهدف 17 (عقد الشراكات لتحقيق الأهداف).
	2-29 نهج مشاركة أصحاب المصلحة	صفحة 40	الهدف 17 (عقد الشراكات لتحقيق الأهداف).

أهداف التنمية المستدامة (SDGs) ذات العلاقة	الموقع في التقرير	الإفصاح (Disclosure)	معييار المبادرة العالمية (GRI Standard)
-	صفحة 7	3-1 عملية تحديد الموضوعات الجوهرية.	الموضوعات الجوهرية (GRI 3) 2021
-	صفحة 7	3-2 قائمة الموضوعات الجوهرية.	
الهدف 8 والهدف 9 الهدف 13 (العمل المناخي).	صفحة 31,12	201-1 القيمة الاقتصادية المباشرة المتولدة والموزعة.	الأداء الاقتصادي (GRI 201) 2016
	صفحة 34	201-2 الآثار المالية والمخاطر والفرص بسبب تغير المناخ.	
الهدف 8 والهدف 10.	صفحة 36	202-2 نسبة الإدارة العليا المعنية من المجتمع المحلي.	الحضور في السوق (GRI 202) 2016
الهدف 1, 5, 8, 9, 11.	صفحة 48,21	203-1 استثمارات البنية التحتية والخدمات المدعومة.	الآثار الاقتصادية غير المباشرة (GRI 203) 2016
الهدف 1, 5, 8, 10.	صفحة 68,19	203-2 الآثار الاقتصادية غير المباشرة الهامة المدعومة.	
الهدف 8 والهدف 12.	صفحة 58	204-1 نسبة الإنفاق على الموردين المحليين	ممارسات المشتريات (GRI 204) 2016

أهداف التنمية المستدامة ذات العلاقة (SDGs)	الموقع في التقرير	الإفصاح (Disclosure)	معيار المبادرة العالمية (GRI Standard)
الهدف 16 (المؤسسات القوية).	صفحة 61	205-1 العمليات التي تم تقييمها لمخاطر الفساد.	مكافحة الفساد (GRI 205) 2016
الهدف 16 (المؤسسات القوية).	صفحة 63	205-2 التواصل والتدريب على سياسات مكافحة الفساد.	
الهدف 16 (المؤسسات القوية).	صفحة 63	205-3 حالات الفساد المؤكدة والإجراءات المتخذة.	
الهدف 7 والهدف 12 والهدف 13 الهدف 7 والهدف 13.	صفحة 55	302-1 استهلاك الطاقة داخل المنظمة. 302-4 خفض استهلاك الطاقة.	الطاقة (GRI 302) 2016
الهدف 13 (العمل المناخي).	صفحة 55	305-1 انبعاثات الغازات الدفيئة المباشرة (النطاق 1).	الانبعاثات (GRI 305) 2016
الهدف 13 (العمل المناخي).	صفحة 55	305-5 خفض انبعاثات الغازات الدفيئة.	
الهدف 12 والهدف 13.	صفحة 58	308-1 الموردون الجدد الذين تم فحصهم باستخدام معايير بيئية.	التقييم البيئي للموردين (GRI 308) 2016
الهدف 8 (العمل اللائق).	صفحة 33	401-1 تعيين الموظفين الجدد ومعدل دوران الموظفين.	التوظيف (GRI 401) 2016
الهدف 8 (العمل اللائق).	صفحة 36	401-2 المزايا المقدمة للموظفين بدوام كامل.	

أهداف التنمية المستدامة (SDGs) ذات العلاقة	الموقع في التقرير	الإفصاح (Disclosure)	معيار المبادرة العالمية (GRI Standard)
الهدف 4 والهدف 8. الهدف 4 والهدف 8.	صفحة 34	404-1 متوسط ساعات التدريب لكل موظف سنوياً.	التدريب والتعليم 2016 (GRI 404)
	صفحة 34	404-2 برامج تطوير مهارات الموظفين.	
الهدف 5 والهدف 8 والهدف 10.	صفحة 36	405-1 تنوع هيئات الحوكمة والموظفين.	التنوع وتكافؤ الفرص 2016 (GRI 405)
الهدف 5 والهدف 8 والهدف 10.	صفحة 36	406-1 حالات التمييز والإجراءات التصحيحية المتخذة.	عدم التمييز 2016 (GRI 406)
الهدف 1 والهدف 10 والهدف 11.	صفحة 21 , 26	413-1 العمليات ذات المشاركة المجتمعية وتقييم الأثر.	المجتمعات المحلية 2016 (GRI 413)
الهدف 16 (المؤسسات القوية).	صفحة 41	418-1 الشكاوى المبررة بشأن انتهاك خصوصية العميل.	خصوصية العميل 2016 (GRI 418)

نحو تنمية
مستدامة وشاملة.

